

جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مكانة القطاع العام الاقتصادي في التنمية خلال الفترة 2000 - 2016
- دراسة حالة وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية
ENIEM بولاية تيزي وزو.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذة:

- نوري ياسمين.

إعداد الطالبين:

- ساسي ليلة
- بلقاضي نوال

لجنة المناقشة

- د/ عكاش فضيلة رئيسا
- أ/ الأستاذة قارو حسية ممتحنا ومناقشا
- أ/ الأستاذة نوري ياسمين مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الشكر والعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا يليق بجلال فضله وعظيم سلطانه وعلى نعمة توفيقنا لإتمام هذا العمل، ومهما قلنا وأثنينا فلن نفي حقه جلا و علا.

ونصلي ونسلم على خير خلق الله محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إنه من دواعي مبدأ الإخلاص والامتنان أن نتقدم بشكرنا الجزيل واحترامنا الكبير إلى أستاذتنا الفاضلة "نوري ياسمين" على نصائحها وتوجيهاتها القيمة وعلى كفاءتها العلمية في إدارة هذا العمل و التي تحملت معنا مشقة إعداد هذه المذكرة بالرغم من انشغالاتها العلمية، راجين من المولى عز و جل أن يعطيها الصحة وطول العمر للمزيد من العطاء الإنساني والمعرفي.

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذتنا في جميع المراحل التعليمية التي مررنا بها والذين يرجع الفضل دائما إليهم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المناقشين على قبولهم مناقشة هذا العمل، وبذلك يستحقون أرقى عبارات الاحترام والاعتزاز.

وشكر خاص إلى عمال المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "ENIEM" بولاية تيزي وزو خاصة السيدة "بلال"، التي أشرفت علينا، السيدة "خليفة"، السيد "أمزاوش" والسيد "صنهاجي" الذين فتحوا لنا أبوابهم من أجل إتمام هذا العمل.

شكرا

إهداء

أهدي هذا العمل لمن كان لهما الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى إلى والديا أطل
الله في عمرها.

إلى زوجي العزيز وشريكي في الحياة وعائلته الكريمة أسأل الله العلي العظيم أن يحفظهم
ويدعم بيننا المودة والرحمة.

إلى أختي الوحيدة ليندة وزوجها مولود وابنها أيوب.

إلى أخي سفيان وخطيبته زهية.

إلى أخي مسينيسا.

إلى أعمامي وأخوالي.

رفقاء الدرب والأصدقاء: فهيمة، حميدة، أمال، رابح، مصطفى، وردية، صابرينة، نادية،

غنية، ضريفة، صارة، سيليا، فروجة، رادية، مونية.

إلى كل الأصدقاء الذي أعرفهم أهدي هذا العمل.

إلى زميلتي وصديقتي التي شاركتني في إنجاز هذا العمل "ليلة" وكل عائلتها حفظهم الله.

"نوال"

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى نور فؤادي أمي وأبي أغلى ما في الوجود حفظهما الله ورعاهما.

إلى أختي ظريفة وزوجها ماليك.

إلى إخوتي مالك، مهدي، حمزة، بوسعد، بلقاسم.

إلى زوجات إخوتي كريمة، نورية، نسيمة.

إلى أبناء إخوتي محمد، أليسيا، مياس، سليمان و ليا.

إلى كل أعمامي وخالاتي، وكلا عائلتي "ساسي" و"تكال".

إلى رفقاء الدرب والأصدقاء: أمال، حميدة، ماسيفا، تينهنان، فهيمة، وزنة، صبرينة،

نسيمة، نادية، طاوس، رابح، مؤمون.

إلى كل الأصدقاء الذين أعرفهم أهدي هذا العمل.

وإلى زميلتي وصديقتي التي شاركتني في إنجاز هذا العمل "نوال" وكل عائلتها حفظهم الله.

"ليلة"

الخطة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع العام الاقتصادي والتنمية

المبحث الأول: ماهية القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الثاني: نشأة القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الرابع: خصائص القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الخامس: أهمية القطاع العام الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهية التنمية.

المطلب الأول: تطوّر مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية.

المطلب الرابع: أهداف التنمية.

المطلب الخامس: مؤشرات التنمية ومعوقاتها.

الفصل الثاني: تطوّر الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية

في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

المبحث الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الجزائرية للتنمية خلال

فترة الستينات والسبعينات.

المطلب الأول: أسس الإستراتيجية الجزائرية للتنمية.

المطلب الثاني: الدور المنوط بالقطاع العام الاقتصادي في ظل المواثيق الرسمية.

المطلب الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قوانين الاستثمار.
المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في تشغيل والإنتاج خلال الستينات والسبعينات.

المبحث الثاني: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات.

المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في مرحلة إعادة الهيكلة.

المطلب الثاني: القطاع العام الاقتصادي بعد صدور القانون رقم 88-01.

المطلب الثالث: تأشير ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مكانة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في تشغيل والإنتاج خلال فترة الثمانينات.

المبحث الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال عقد التسعينات.

المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قانون 90-10.

المطلب الثاني: واقع القطاع العام الاقتصادي في إطار الخوصصة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال التسعينات.

المبحث الرابع: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي منذ مطلع الألفية 2000-2016.

المطلب الأول: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال الألفية الثالثة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

المبحث الأول: تقديم العام لمؤسسة التريص.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وموقعها الجغرافي.

المطلب الثاني: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM وطبيعة نشاطها.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

المطلب الأول: التشغيل في المؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

المطلب الثاني: الإنتاج في المؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

يشكل الاقتصاد أساس الدولة الحديثة، حيث يقاس مدى تطور الدولة بمدى تطور اقتصادها، الأمر الذي دفع بكافة دول العالم على اختلاف قوتها ومدى تطورها إلى الاهتمام بصورة واضحة بالمجال الاقتصادي، والسعي إلى إصلاحه وتطويره بكافة الوسائل والسبل الممكنة من أجل تحقيق التنمية التي يشغل موضوعها منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية.

كما تشكل المؤسسات العمومية الاقتصادية أداة فعالة للقيام بعملية التنمية، وذلك لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، وتبقى المؤسسات العمومية الاقتصادية من وسائل تنفيذ السياسة الاقتصادية مهما اختلفت أساليب تنظيمها وقواعد تسييرها ورقابتها.

والجزائر على غرار معظم دول العالم أولت اهتماما كبيرا بالمجال الاقتصادي وسعت منذ الاستقلال إلى بذل مجهوداتها في سبيل الرقي باقتصادها ومواكبة الركب الدولي وهو ما تجسد بصورة واضحة في الإصلاحات القانونية الناظمة للمجال الاقتصادي، فقد تبنت نظام الاقتصاد الموجه أي النظام الاشتراكي أملا منها في أن يحقق لها أهدافها في التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي، ولقد اعتمدت في السعي إلى ذلك عدة إصلاحات هيكلية وبرامج تنموية خاصة بالقطاع العام والتي تهدف بدورها إلى إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تمرّ بها كل مرة، فقد كانت الدولة تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية عن طريق مختلف قطاعاتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخ.

أولاً: أهمية الدراسة:

للقطاع العام الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية، بحيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول تشخيص مكانة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من منظور مدى تحقيق التنمية، وقد ركزنا في دراستنا على المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو، عن طريق إبراز مدى مساهمتها في التنمية من خلال التشغيل والإنتاج داخلها.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال الجانبين النظري والتطبيقي، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- محاولة إبراز مكانة القطاع العام الاقتصادي في التنمية.
- محاولة معرفة الدور التنموي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية بولاية ENIEM تيزي وزو.

مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث أسبابه وحوافزه التي تدفعه لاختيار موضوع معين ونحن بدورنا لدينا أسباب ودوافع ذاتية وموضوعية تتمثل فيما يلي:

* مبررات ذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة المواضيع الاقتصادية.
- القناعة بضرورة الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية.
- الفضول لمعرفة العلاقة الوثيقة بين المؤسسات الاقتصادية العامة والتنمية في الجزائر.
- اليقين بكون الاقتصاد العام هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية من خلال تطوير المؤسسات الاقتصادية العمومية.

*** مبررات موضوعية:**

- إبراز الدور التنموي القطاع العام الاقتصادي ومكانته في ظل الإصلاحات التنموية الجزائرية.
- معرفة مدى تأثير المؤسسات العمومية الاقتصادية على التنمية.
- التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو في تحقيق التنمية.

صعوبات الدراسة:

عدم الحصول على المعلومات الكاملة عن نسب التشغيل والإنتاج في ولاية تيزي وزو كاملة بغرض مقارنتها مع المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو، لذا قمنا بدراسة وحدة من وحدات المؤسسة والمتمثلة في وحدة التبريد وقارناها بالمؤسسة كلها.

الدراسات السابقة:

حظى موضوع القطاع العام الاقتصادي والتنمية باهتمام كبير من طرف الباحثين خاصة في العلوم الاقتصادية، وتعددت الجوانب التي تناولها كل باحث، ومن بين الدراسات التي تناولها الموضوع نجد:

دراسة خميس خليل: حول " مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، من ابرز ما توصلت إليها الدراسة انه بعد سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، منحت القطاع العام والقطاع الخاص فرص للمساهمة في عملية التنمية كهدف وطني.¹

¹-خميس خليل، مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية، " مجلة الباحث" ع.09، 2011.

دراسة محمد مسعى: حول "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو" من أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، حيث أن قطاع المحروقات بقي يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: إشكالية الدراسة:

تعتبر السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال بأنها فرصة جديدة للقطاع العام الاقتصادي لتجاوز مشاكله وذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية والبرامج التنموية، بهدف تحقيق التنمية التي تعتبر هدفا أساسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها، وذلك بما تكتسبه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية منها بصفة عامة.

وإنطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهم القطاع العام الاقتصادي الجزائري في التنمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016؟

ومن هنا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية؟ وما المقصود بالقطاع العام الاقتصادي؟
- ما هو الدور المنوط بالقطاع العام الاقتصادي في العملية التنموية من خلال الموثيق الرسمية؟
- ما مكانة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM ولاية تيزي وزو في تحقيق التنمية (وحدة التبريد نموذجا)؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

الأغلفة المالية الضخمة التي تم رصدها للاستثمارات العمومية خلال الفترة الممتدة 2016/2000 تجعلنا نفترض مساهمة فعالة للقطاع الاقتصادي العام في المسار التنموي للبلاد.

الفرضيات الفرعية:

- تبوء القطاع العام مكانة مميزة في الموثيق الرسمية لم تواكبها الممارسة الميدانية.
- رغم المنافسة الشرسة لازالت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM تساهم في امتصاص البطالة و إنتاج سلع ذات جودة.

رابعا: منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المناهج، الاقترابات وأدوات جمع البيانات، وذلك من أجل الإلمام الجيد بالموضوع محل الدراسة مما يسمح بالحصول على المعلومات المناسبة والنتائج المطلوبة:

* المناهج:

- 1- المنهج التاريخي: "يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي أثرت بها ووضعها القائم، بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها التاريخي واستخلاص النتائج المرتبطة بها لتساهم في الفهم المعمق لماضي الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في الحاضر والمستقبل"¹. وقد تم استخدام هذا المنهج في إطار دراسة التطور التاريخي للقطاع العام الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا في إطار الفصل الثاني.

¹- مصطفى محمود أبو بكر، جمال الدين محمد المرسي، **مناهج البحث العلمي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 54.

2- المنهج الإحصائي: "يعد من المناهج التي أضفت الصبغة العلمية على الدراسات والأبحاث السياسية والاجتماعية، من الناحية الكمية التي تهتم بدراسة الظاهرة الاجتماعية وتحليلها كميًا ورياضيًا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة"¹.

وقد تم استخدام هذا المنهج في الفصل الثالث من خلال تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل والإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

3- منهج دراسة حالة: "هو منهج يتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا، أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"².

وقد استعملنا هذا المنهج في الفصل الثالث من خلال دراسة المكانة التي يحتلها القطاع العام الاقتصادي في التنمية الجزائرية، وخصصنا بالذكر حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو و تحديدا وحدة التبريد.

خامسا: الاقتربات:

تتعدد الاقتربات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، و قد اعتمدنا في بحثنا على الاقتربات التالية:

¹- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007)، ص 226.

²- عمار طيب كشرود، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 280

1- الاقتراب القانوني: "هو الاقتراب الذي يسمح لنا بمقارنة محتوى النصوص القانونية ومدى مطابقتها للممارسات الواقعية والفعلية لمحتوى هذه النصوص القانونية"¹. وقد وظفنا هذا الاقتراب في الفصل الثاني من خلال عرض الإطار القانوني للقطاع العام الاقتصادي الجزائري.

2- الاقتراب المؤسسي (المؤسساتي): يركز هذا الاقتراب على دراسة المؤسسات من عدة زوايا، منها الغرض من تكوين المؤسسة، أبنيتها واختصاصاتها². وفي دراستنا وظفنا هذا الاقتراب في الفصل الثالث عند التطرق إلى الإطار المؤسساتي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

سادسا: أدوات جمع البيانات: تتمثل مجمل الأدوات التي استخدمناها في جمع البيانات فيما يلي:

- **المقابلة:** وهي "حوار لفظي من باحث ومبحوث، أو بين شخص ومجموعة من الأشخاص بغرض الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى ويتم تقييده بالكتابة أو المسجل الصوتي"³.

وقد تم استخدامها للحصول على المعلومات المتعلقة بالتنشغيل والإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

حدود الدراسة:

* الحدود الزمنية:

¹ - مصطفى حميد الطاني، مناهج البحث وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية، (الإسكندرية: دار الوفاء، 2007)، ص. 146.

² - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 1997)، ص. 119.

³ - نبيل حميدشة، "المقابلة في البحث الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (ع8، جوان 2012)، ص. 99.

في هذه الدراسة قمنا بالتركيز على الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016 مع الإشارة إلى مكانة القطاع العام الاقتصادي بعد الاستقلال 1962 في ظل الإصلاحات الهيكلية والبرامج التنموية.

* الحدود المكانية:

تختص هذه الدراسة في دراسة القطاع العام الاقتصادي ودوره في التنمية في كافة التراب الوطني الجزائري، مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع قمنا بإعداد خطة بحث تحتوي على مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة.

حيث قمنا في البداية بعرض المقدمة والتي تناولنا فيها أهمية الموضوع، أهدافه والمبررات الذاتية والموضوعية لإختيار الموضوع، كما قمنا أيضاً بتحديد بعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها ومن ثم تحديد كل من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية والفرضيات، كما تطرقنا إلى اختيار المناهج، الاقتربات والأدوات الملائمة للدراسة وكذا الحدود الزمنية والمكانية للدراسة.

وفي الفصل الأول درسنا الإطار المفاهيمي للقطاع العام الاقتصادي، والتنمية من خلال مبحثين، خصصنا المبحث الأول لماهية القطاع العام الاقتصادي والمبحث الثاني لماهية التنمية، وقسمنا كل مبحث إلى مجموعة من المطالب.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016 وذلك من خلال أربعة مباحث، درسنا في المبحث الأول مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الجزائرية للتنمية خلال الستينات والسبعينات، المبحث الثاني مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات

الهيكلية الجزائرية خلال الثمانينات، المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية الجزائرية في الثمانينات، أما المبحث الرابع فخصناه لدراسة مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الألفية.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة وحدة التبريد بالمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو تحديدا وحدة التبريد، قسمناه بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول خصناه للتقديم العام بالمؤسسة والمبحث الثاني درسنا فيه الدور التنموي للمؤسسة من خلال التشغيل والإنتاج.

أما الخاتمة فقد تضمنت النتائج العامة والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال

هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقطاع العام

الاقتصادي والتنمية

تمهيد:

يعد القطاع العام أحد أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية, غير أن الممارسات الإدارية في العديد من دول العالم أظهرت بعض التجاوزات التي عرقلت مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية.

سنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على ماهية القطاع العام الاقتصادي انطلاقاً من مفهومه, وصولاً إلى مبادئه وخصائصه وأهميته, مروراً بنشأته, هذا من خلال المبحث الأول في حين أننا سنفرد المبحث الثاني لماهية التنمية انطلاقاً من تطور المفهوم, مروراً بالأبعاد و الأهداف وصولاً إلى مؤشراتها ومعوقاتهما.

المبحث الأول: ماهية القطاع العام الاقتصادي.

أي محاولة لتعريف الاقتصاد العمومي تتطلب فهم القطاع العام ومعرفة السياسة المنتهجة من طرف الدولة المسؤولة عن الإنتاج والتمويل، وهنا يظهر لنا تدخلها في الاقتصاد، بهدف تعظيم المنفعة العامة والرفاهية وتوزيع الثروات بشكل عادل بين المواطنين دون الإضرار بالأجيال اللاحقة.¹

تحليل الاقتصاد العمومي يبرز دور الدولة في الاقتصاد من حيث (وضع قوانين تنظم احترام الحقوق الأساسية والملكية حتى لا تسود الفوضى ولا يتم التعدي على الحريات)، تحديد دور الدولة في الحياة الاقتصادية (الإنتاج العمومي، الأملاك العامة، توزيع الخيارات العامة، البيروقراطية)²، وقبل التطرق إلى القطاع العام الاقتصادي ارتأينا الانطلاق من مفهوم القطاع العام قبل التخصص القطاعي.

المطلب الأول: مفهوم القطاع العام الاقتصادي.

القطاع العام يتمثل في مجموع الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الدولة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقدمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة.³

¹ - ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2014)، ص. 08.

² - المكان نفسه.

³ - خميس، مرجع سابق، ص. 204-205.

يعرف أيضا القطاع العام بأنه ذلك القسم من الاقتصاد الذي يعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات، وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الانفاقية والاستثمارية، وعبر سيطرتها من خلال السياسة المالية والضريبية على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى.¹

إن القطاع العام أداة هامة من أدوات التنمية، فقد أضحت له مسؤوليات اجتماعية، ذات نطاق واسع ولم تعد وظائفه تقتصر على مجرد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، بغض النظر عن الأوضاع الاجتماعية بل أصبحت تأديته لتلك الأهداف الاقتصادية بكفاءة تقاس من خلال مجموعة من المقاييس الاقتصادية السياسية والاجتماعية.²

كما يعرف أيضا على أنه ما تديره الدولة من مؤسسات ومرافق إنتاجية واقتصادية وخلافه (عكس) قطاع خاص لما يملكه ويتولاه الأفراد، ويقال أيضا مؤسسات حكومية ومؤسسات رسمية، أو مؤسسات أهلية ومؤسسات خاصة.³

أما المؤسسات العمومية هي التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عليها التصرف فيها كيفما شأؤوا، ولا يحق لهم بيعها أو إلغاؤها، إلا إذا وافقت الدولة على ذلك وتهدف المؤسسة العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق المصلحة العامة أي مصلحة المجتمع وليست هناك أهمية كبيرة للربح.⁴

وعليه فالمؤسسة الاقتصادية العامة وحدة اقتصادية تقوم في مجال نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق أهداف خطة التنمية في إطار المهام الموكلة لتلك الوحدات والتنسيق بينها، وتقييم أدائها وذلك دون التدخل في شؤونها التنفيذية.

¹ - جورج سعد، الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، (لبنان: دار النجوى للطباعة والنشر، 2013)، ص. 66.

² - ناجي البصام، إدارة التنمية في العراق ومصر، (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1975)، ص. 155.

³ - قاموس الدولة والاقتصاد، هادي العلوي (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1998)، مادة أساسيات اقتصادية، ص. 71.

⁴ - زياني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 / 2014)، ص. 15.

كما تختص المؤسسة العامة بمعاونة الوحدات الاقتصادية التابعة لها في تذليل الصعوبات والمشاكل ذات الصلة العامة التي تعترضها في سبيل تحقيق أهدافها.¹ وفي الأخير نقول أن القطاع العام الاقتصادي هو تنظيم مستقل تمتلكه الدولة كليا أو جزئيا بهدف دمج عوامل الإنتاج بغرض تحقيق الصالح العام.

و يرى **فيردمان Friedman** أن المؤسسة العمومية الاقتصادية:

"مؤسسة ذات شخصية مستقلة تنشئها الدولة وتملكها، من غير مساهمين وتكون مسؤولة أمام السلطة التنفيذية، وتكون لها حساباتها المستقلة وتدار وفقا لأساليب المشروعات الخاصة، وتخضع للمحاسبة العامة".

هي عبارة عن:

إرادة الدولة الاقتصادية لرؤوس أموال تملكها، وتتحكم في إرادتها الغاية منها إشباع حاجات المجتمع ومصالحهم، وباعتبار المؤسسة العمومية شكلا اقتصاديا، وتقنيا، واجتماعيا وقانونيا فهي مجتمع عمل ملك الدولة كليا أو جزئيا يخضع للرقابة التشريعية والتنفيذية، هدفها حماية مصالح أفراد المجتمع.²

¹ - ناجي، مرجع سابق، ص. 159.

² - بوخناف هشام، وظيفة العلاقات العامة و انعكاساتها على أداء المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة غير منشورة (جامعة عنابة: كلية الادب و العلوم الإنسانية، تخصص علاقات عامة، 2010_ 2011)، ص. 30.

ويعرفها عبد السلام بدوي على أنها:

"ذات شخصية معنوية وهي موجودة هدف إشباع حاجة عامة بأساليب تختلف عن الأساليب المتبعة في أجهزة الدول الأخرى، وهي وسيلة الدولة لتحقيق أهداف متمثلة في إنتاج سلع وخدمات تقوم بإنتاجها بشكل مباشر أو غير مباشر"¹.

كما يعرف صالح الرويلي الاقتصاد العمومي على أنه:

"جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره السلطات العامة قصد إشباع الحاجات العامة، إما بواسطة الاقتطاعات أو المساعدات"، إذن فالاقتصاد العمومي يمكن اعتباره خارج نطاق السوق لأنه غير تبادلي بل تحكمه آلية غير آلية الاقتصاد الرأسمالي يعني أن العلاقة بين كل من (العرض - الطلب - السعر) تستبدل بالآليات التالية (نفقات - اقتطاعات - التزامات)². ومن خلال التعاريف السابقة يتجلى لنا اختلاف وجهات النظر بين الباحثين الغربيين والعرب من حيث زاوية النظر للقطاع العام الاقتصادي، فالباحثون الغربيون يتناولونه من منطلق تأثره بما يسمى بالمناجمنت Management أي أساليب التسيير المتبنات، في حين يقصيه الباحثون العرب تماما من نطاق أساليب السوق بحيث يرون أنه تحكمه القرارات السياسية الاقتصادية للدولة، فيتغير من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني: نشأة القطاع العام الاقتصادي.

تختلف نشأة القطاع العام الاقتصادي من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى.

¹ - ظهور وتطور المؤسسات العمومية الاقتصادية نقلا عن الموقع الإلكتروني - Forum - d- centre universitaire

10h35 . com - him . for ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/04/04 ، 10 سا.

² - ونادي، مرجع سابق، ص. 08.

في أغلب الاقتصاديات النامية ينشأ القطاع العام الاقتصادي عن التأميم*، وذلك بإصدار قوانين تحوز من خلالها الدولة المؤممة على ملكية العقارات الصناعية والأراضي الفلاحية وغيرها من الشركات بحيث تتميز هذه الفترة بتعطل الإنتاج وتفقر الاقتصاد الوطني، مما يتطلب إصدار قوانين محكمة تبين الشكل القانوني لمؤسسات القطاع العام. كما ينشأ عن طريق توسيع النفقات الاستثمارية للدولة وذلك بمنح الاستثمارات العامة الأولوية والحوافز الترويجية مقارنة بالاستثمارات الخاصة، وينشأ أيضا عن مشاركة رأس المال العام للخاص عن طريق إقامة مشاريع مشتركة بحيث تملك الدولة حصة من رأسمالها وقد تكون مالكة لأعلى حصة من رأس المال المشترك أو لجزء منه¹.

أما في الدول المتقدمة، تملك الدولة استثمارات عمومية ذات أولوية اقتصادية واجتماعية أو سياسية، فهي تسيطر على قطاع النقل بهدف تطوير الشبكة وتقديم خدمات، ذات نوعية، وتسيطر على قطاع الصناعات الحربية والأسلحة بهدف حفظ النظام العام وعلى بعض الصناعات الصيدلانية بهدف ترقية الصحة العمومية.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف القطاع العام الاقتصادي.

1- مبادئ القطاع العام الاقتصادي:

يرتكز القطاع العام الاقتصادي على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في:

أولاً- الأمتلية: هو المستوى من التوازن المفضل لدى جميع الأفراد والمتسببين في آثار ايجابية أو سلبية، يمكن أن يكون سلبي كنشاط النقل المتسبب دوما في الاكتظاظ أو نشاطي

*التأميم **la nationalisation**: هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام. وهي مرحلة تمر بها الدول المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية و إرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها.

¹- ونادي، مرجع سابق، ص. 15.

إنتاجي متسبب في التلوث أو الضجيج الذي من شأنه إزعاج الآخرين كما يمكن أن يكون إيجابيا كمنشآت الدولة المنتجة للخدمات مثل الطرق والأمن والصحة¹.

ثانيا- السلع العمومية: حيث يتم إنتاجها من طرف الدولة واستهلاكها يكون فرديا أو جماعيا، كاستهلاك الماء أو الكهرباء أو الغاز الذي تنتجه الدولة، أما الخدمات الجماعية فهي مثل الأمن، القضاء والتمثيل الدبلوماسي، الصحة العمومية والتعليم، الطرقاتالخ.

ثالثا- الخيارات الجماعية: يعبر هذا المبدأ عن مدى استجابة القرارات العامة لتعظيم المنافع الفردية، تناولت هذه الركيزة (الخيارات الجماعية) مدرسة الخيارات الجماعية التي تحللها عن طريق الانتخابات، وتهتم بالمشاكل المتعلقة بالتبذير.

رابعا- يهتم القطاع العام الاقتصادي بجعل الموارد في متناول الجميع و بشكل عادل وهذا الأمر لا يقل صعوبة عن الركيزة الأولى².

2- أهداف القطاع العام الاقتصادي:

لكل مؤسسة اقتصادية عمومية مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها وترسم برامجها وفقا لها والتي تتلخص فيما يلي:

- 1- **تحقيق الربح:** أي ضمان زيادة مستمرة في نسبة مردودية رأس المال (الربح) حيث يشكل هذا الهدف غاية كل مؤسسة اقتصادية لتحقيق استمرارها وتمثل في العمل والوجود.
- 2- **تحقيق متطلبات المجتمع:** أي تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج ويمكن القول، أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول هو تغطية طلبات المجتمع والثاني هو تحقيق الربح³.

¹- ونادي، مرجع سابق، ص. 09.

²- المرجع نفسه، ص . 10.

³- زياني، مرجع سابق، ص 18- 19.

3- عقلنة الإنتاج: وذلك بالاستعمال الرشيد لعناصر الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة تطبيق وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة).

المطلب الرابع: خصائص القطاع العام الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عدة خصائص للقطاع العام الاقتصادي والمتمثلة في:

- للمؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت لها بما يكفل لها تمويل كاف و عمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج، وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، (تحقيق رقم معين).
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لها، فإذا كانت الظروف مواتية فإنها تستطيع أداء مهامها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فذلك يمكن أن يعرقل عملها ويحول دون تحقيق أهدافها.
- المؤسسة العمومية وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة ورفع نسب التشغيل.¹

¹- بن الشيخ سولاف، مستقبل خوصصة القطاع العام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (جامعة الوادي: كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، 2014_2015)، ص. 10.

- كما أننا نستنتج من خلال القطاع العام الاقتصادي أهدافا تتعلق بالصالح العام وتعود ملكية المؤسسة العامة الاقتصادية للدولة حيث تكون تحت سلطتها، ورقابتها وتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

المطلب الخامس: أهمية القطاع العام الاقتصادي.

تمتلك معظم دول العالم مهما كان نهجها الاقتصادي أو السياسي قطاعا عاما قويا تعتمد عليه عند الدخول في الأسواق وتنظيم النشاطات الخاصة ولتحكم في الأسعار ومنع الاحتكار، ولهذا نجد أن للقطاع العام الاقتصادي أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

1- أهمية القطاع العام الاقتصادي من ناحية نوعية الخدمة:

ويقصد بها القدرة على تحمل مسؤولية إشباع حاجات المستهلكين ومن هذا المنطلق يحوز القطاع العام الاقتصادي على الشرعية كونه قطاع الدولة وأي انتقاد يوجه إليه إنما يمس بمصداقية الدولة.¹

2- أهمية القطاع العام الاقتصادي من خلال مكوناته:

يمكن تحديد أهمية القطاع العام من خلال مكوناته أو مصادر اتخاذ القرارات، أو من خلال الحجم، فالقطاع العام الاقتصادي يتركب من مجموعة من الوحدات الإدارية العمومية الوطنية والولائية وحتى البلدية، كما يضم مجموعة من المؤسسات العمومية التجارية والخدماتية، كما يضم منظمات وهيئات اجتماعية.²

3- أهمية القطاع العام الاقتصادي من خلال مصدر اتخاذ القرارات:

أغلب القرارات ذات صلة بالقطاع العام الاقتصادي يكون حسب البرنامج الذي تنفذه الحكومة، أما القرارات التنفيذية في إطار السوق فهي قليلا ما تدخل فيها.

¹- ونادي، مرجع سابق، ص. 17.

²- بن الشيخ، مرجع سابق، ص. 12.

4- أهمية القطاع العام من خلال ملكية وسائل الإنتاج:

يمكن أن تتخذ ملكية وسائل الإنتاج ثلاثة أشكال، إما ملكية عامة لوسائل الإنتاج أو ملكية خاصة أو ملكية مختلطة لوسائل الإنتاج.¹

من خلال ما درسناه نرى أن أهم ما يميز القطاع العام هو إنتاج وتوفير خدمات عمومية وذلك من أجل تحقيق حاجيات المجتمع.

المبحث الثاني: ماهية التنمية.

شغل موضوع التنمية اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء منذ الحرب العالمية الثانية، وسنعمل من خلال هذا المبحث على التطرق إليه.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية.

لقد تناولت المدرسة الميركانتيلية* (القرن السابع عشر) موضوع التنمية من خلال الواقع الذي كان سائدا في تلك الفترة، والمتمثل في النقص الحاد في المعادن النفيسة والذي اعاق التوسع التجاري، لذلك كانوا يرون أنه على الدولة أن تتحكم في الواردات وتشجيع الصادرات حتى تتمكن في النهاية من امتلاك أكبر قدر من النقود (الذهب والفضة) ومن ثمة تحقيق رفاهية الأمة.²

¹ - ونادي، مرجع سابق، ص. 17- 18.

*المدرسة الميركانتيلية: هي مذهب تجاري ساد في أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، اعتمدت الميركانتيلية على عدة مبادئ من أبرزها:

- اعتبار الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية لأي بلد.
- رفع الصادرات و تقليص الواردات بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري .
- حماية الإنتاج الوطني عن طريق فرض قيود جمركية على الواردات.
- انشاء شركات تجارية كبرى قصد التحكم في التجارة الدولية .

² - خنصري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية، 2010 / 2011)، ص. 04.

إن المدرسة الميركانتيلية كانت أول من أبرز أهمية الدولة نظرا للصراعات والحروب التي ميزت تلك الفترة والتي اعتبرت واقعا مسلما به، وهذه الأفكار استمدت من أحد منظري هذه المدرسة وهوتوماس هوبس Thomas Hobbes، حيث أن فكرة الحرب جعلت الميركانتيليين يؤمنون بالتنظيم وبالتالي تدخل الدولة للحفاظ على النظام على كل المستويات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية.

لذلك فإن الفكر الميركانتيلي وضع رفاهية الأمة في المقام الأول وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وسيلة لتحقيق هذا الهدف.¹

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية* (القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر) التي يمثلها كل من جون لوك "John lock" و"دافيد هيوم" David heyume وأدم سميث "Adam Smith" الذي قدم كتابا مشهورا حول قضية التنمية، تحت عنوان "ثروة الأمم" وقد ميزت هذه الفترة تطور النظام البرلماني وكذا هيمنة الليبرالية**، حيث ظهرت البرلمانات في العديد من الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وإنجلترا، كما تميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي.

أصحاب هذه المدرسة اعتقدوا أن التنمية تتم بشكل تلقائي، حيث اعتمد "آدم سميث" على نظرية اليد الخفية التي تؤدي في النهاية إلى إحداث التوازن، وبالتالي لا يجب وضع قيود على عوامل الإنتاج، بل يجب ترك قوانين الطبيعة تحكم المسار الاقتصادي

¹ - خنزري، مرجع سابق، ص. 5.

*المدرسة الكلاسيكية: تعود نشأة المدرسة الكلاسيكية إلى أواخر القرن الثامن عشر للميلاد و يعتبر آدم سميث هو أول من وضع قواعد هذه المدرسة و من ثم شهدت تطورات مع دراسات العديد من المفكرين مثل جون ميل و ديفيد ريكاردو ، مما ساهم في بناء النظريات الخاصة في المدرسة الكلاسيكية و التي أثرت على الفكر الاقتصادي السائد في بريطانيا .
**الليبرالية: تقوم فكرة الليبرالية الاقتصادية على منع الدولة من تولي وظائف صناعة أو تجارية، و أنه لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد الطبقات أو الأمم ، و يعد آدم سميث هو المنظر لهذه النظرية.

والاجتماعي وأن تتدخل الدولة سيؤثر سلبا على رفاهية المجتمع، إذ أن دور الدولة الليبرالية في المدينة هو ضمان وليس تحمل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

غير أن هذه المدرسة فشلت في النهاية في معالجة الأزمات التي واجهت النظام الليبرالي خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى 1914، وكذا أزمة الكساد العالمي سنة 1929 حيث يقول لوك **Lwick**:

"إن الليبرالية الاقتصادية ماتت والمجهودات التي يبذلها المدافعون عنها لن تستطيع إنعاشها، إنها لم تتدمر فقط من خلال ميكانيزماتها بل أيضا من خلال مبادئها".

نتيجة لهذا الوضع ظهر فكر جديد (الكلاسيكيون الجدد) يمثله كل من جون كينز John Kinz وآخرون مثل ألفين هانسن Alven Hansen وألبين فيليبس AlbenFelibes وغيرهم الذين انتقدوا الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبروا أن عملية التوازن لا تتم تلقائيا وأن الدولة يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتساهم في تصحيح الاختلالات من خلال الاستهلاك، الإنتاج، والاستثمار.¹

وبالموازاة مع ذلك ظهرت في إطار الفكر الاشتراكي* فكرة هيمنة الدولة الكاملة على كافة الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، وتستخدم الدولة في ذلك عنصر التخطيط المسبق من أجل تحقيق أهدافها، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن معظم الدول التي تبنت الفكر الاشتراكي كأسلوب لتسيير شؤونها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، فشلت فشلا ذريعا خصوصا في الميدان الاقتصادي وعجزت عن تحقيق التنمية لمجتمعاتها.²

1 - خنضري، مرجع سابق، ص.5.

* **الفكر الاشتراكي**: هو نظام سياسي، واقتصادي واجتماعي ينادي بالشراكة بين أفراد المجتمع الواحد في كافة المجالات العامة، وتعرف الاشتراكية أيضا بأنها توزيع الملكية العامة بين الأفراد الذين يعيشون ضمن دولة واحدة من خلال العمل على إلغاء الملكية المطلقة لعناصر الإنتاج.

2- خنضري، مرجع سابق، ص.06.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية.

أ- لغويا: لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني والتعميمات.

تعرف التنمية من الناحية اللغوية بكونها التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين.

ب- اصطلاحا: يمكن تعريفها على أنها:

" عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع وتحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعيا، اقتصاديا، صحيا وثقافيا ومقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة".

- تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والتقدم والنمو.... الخ¹، وقد برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهم بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيعها.²

¹- يوسف نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2009)، ص. 14.

² - جمال حلاوة، صالح علي، مدخل إلى علوم التنمية، (الأردن/ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص. 21.

كما يعرفها البعض على أنها:

"عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل مواز تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي العدالة في توزيع الدخل الوطني".¹

كما تختلف دلالة مصطلح التنمية عن مصطلح التطور الذي يعني الانتقال من حالة أو طور إلى آخر، كالانتقال مثلا من البداوة إلى الطور الحضري، فسمّة التطور دائما هو من البسيط إلى المعقد والأحسن كما لا يوجد مجتمع بدون تطور.

أما مصطلح النمو يوصف بأنه: "عملية النمو الشامل التي عادة ما تكون متبوعة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية".²

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية توصلنا إلى النتائج التالية:

- التنمية هي عملية بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة.
- التنمية مفهوم اقتصادي، اجتماعي، سياسي وثقافي وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر.
- التنمية هي دفع الإنتاج بشتى صورته لتحقيق الوفرة من أجل رفع المستوى المعيشي لمجموع السكان.

¹- يوسف، مرجع سابق، ص. 46.

²- خنفر، مرجع سابق، ص. 7.

ومن خلال كل هذا نلاحظ أن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق فهي ليست مجرد تحسين في الظروف المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة على النمو والتطور، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لاحتياجات المجتمع.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية.

للتنمية أبعاد مختلفة ومتعددة، تشمل البعد الاقتصادي (المادي)، البعد الاجتماعي الإنساني، والبعد السياسي للتنمية وتطرقنا إليه فيما يلي:

1- البعد الاقتصادي (المادي) للتنمية: يستند هذا البعد إلى حقيقة مفادها أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، والجانب المادي للتنمية يركز على إحداث تغييرات سريعة في البنى والهيكل الاقتصادية نحو الأفضل، وهذا ما أدى إلى نوع من التسابق بين البلدان النامية لبلوغ مستويات ومعدلات تقترب من البلدان المتقدمة، مما أدى إلى العديد من الأخطاء والممارسات الفاسدة التي كان لها الأثر السلبي على التنمية.¹

2- البعد الاجتماعي للتنمية: لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية، وتقليل الفوارق في المداخل والقضاء على الفقر المدقع وإشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجة الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.²

¹ - بقشيش علي، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برنامج التنمية و تطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسة و الإعلام، 2012_2013)، ص. 122.

² - المرجع نفسه، ص. 123.

3- البعد السياسي للتنمية: البعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية ولهذا نجد أن الخطاب السياسي يحث على ضرورة إعطاء بعدا لهذا الاستقلال بتحقيق التنمية الاقتصادية، والتحرر من التبعية للخارج رغم أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، إلا أن هذه العناصر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية أو الذاتية للمحافظة على استقلالية القرار الاقتصادي¹.

المطلب الرابع: أهداف التنمية

للتنمية أهداف مختلفة ومتعددة، تمثلت في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تطرقنا أيضا إلى الأهداف الإنمائية للألفية من تقرير الأمم المتحدة.

1- الأهداف الاقتصادية: هناك عدة أهداف اقتصادية منها:

- دمج وسائل البيئة والاقتصاد مع وضع القرار بحيث يتم تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات المؤسسية على كل المستويات المحلية والإقليمية بالقدر الذي يتضمن بقاء الإنسان والطبيعة.
- تعبئة المدخرات وذلك بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية ومراقبتها للقطاعات التي تمس بنية الدولة، هذه القطاعات لها مداخل تشكل دعامة أساسية لسياسة الدولة وخاصة لما توفره من مدخرات مالية تعتمد عليها في إيراداتها الأساسية لميزانيتها².
- تهدف التنمية أيضا إلى إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف والفقير والحرمان وضعف الفرص الاقتصادية.
- تحقيق النمو واستمراره في مختلف القطاعات.
- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها¹.

¹- بقشيش، مرجع سابق، ص. 125.

²- خميس، مرجع سابق، ص. 204.

2- الأهداف الاجتماعية:

(1) ضمان مستوى مقبول من الأجور: حيث يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل في نشاطها، كونها يتقاضون أجورا مقابل عملهم والتي تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات، وطبيعة النظام الاقتصادي، وغالبا ما تتدخل الدولة لتحديد المستوى الأدنى للأجر حفاظا على بقائه في المؤسسة، ويعتبر الأجر حقا مضمونا قانونا وشرعا، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.²

(2) تحسين مستوى المعيشة العمال: نظرا للتطورات التي تشهدها المجتمعات وخاصة في المجال التكنولوجي، على المؤسسات مواكبة تلك التغيرات لتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

(3) توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد الحوادث وكذلك التقاعد، كما أنها تقوم بتخصيص مسكن للعمال، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل المطاعم والتعاونيات الاستهلاكية.³

(4) الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: أي دعوة جميع العمال داخل المؤسسة للتماسك والتفاهم لأنها الوسيلة الوحيدة لضمان حركية واستمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها.

(5) إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات إلى المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون غير صالحة أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات.⁴

¹- يوسف، مرجع سابق، ص. 46.

²- زياني، مرجع سابق، ص. 19.

³- المرجع نفسه، ص. 19.

⁴- بن الشيخ، مرجع سابق، ص. 11.

2- الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة سنة 2010:

استند تقرير الأمم المتحدة إلى إعداد سلسلة واحدة أو أكثر من المؤشرات التي اعتبرت ملائمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه الأهداف تمثلت فيما يلي:

(1) - القضاء على الفقر المدقع والجوع: الغاية منه تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015، بحيث أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 إلى إبطاء المسيرة نحو تخفيض معدلات الفقر في دول العالم النامي، لهذا دعت إلى تحقيق عمالة مكملة منتجة مع توفير عمل مناسب للجميع بما فيهم النساء والشباب.¹

(2) - تعميم التعليم الابتدائي: الغاية منه تمكين الأطفال في كل مكان، ذكورا أو إناثا على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول 2015، ومن خلال الإحصائيات تعتبر منطقة جنوب الصحراء الكبرى - إفريقيا، وجنوب آسيا موطننا للغالبية العظمى من الأطفال غير الملحقين بالمدارس.²

(3) - نشر المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة: على الرغم من التقدم المطرد في حق التعليم إلا أنه لا يزال في بعض المناطق بعيد المنال بالنسبة للفتيات، بحيث أن الفقر هو العائق الرئيسية أمام التعليم لاسيما بين كبار السن من الفتيات، فنلاحظ أن عدد الرجال العاملين الأجراء يفوق عدد النساء العاملات الأجيريات في كل المناطق النامية باستثناء بلدان

¹ - الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة 2010 ، نفلا عن الموقع الالكتروني «www. Un .org milleniumgoals»

تم الاطلاع عليه بتاريخ 05 - 06 - 15h002017، ص. 06.

² - المرجع نفسه، ص. 16.

رابطة الدول المستقلة، والغاية من هذا الهدف هو القضاء عن التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي.¹

(4) - تخفيض معدل وفيات الأطفال: الغاية منه تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث في الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2015، حيث لاحظنا أن معدل وفيات الأطفال قد انخفض لكن لم يحقق المعدل الكافي لتحقيق الهدف.²

(5) - تحسين الرعاية الصحية للأم: الغاية منه تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2015، أي تحقيق رعاية صحية أفضل للأم، بحيث حاولت توفير سلسلة من التدخلات في الوقت المناسب لضمان انقضاء فترة الحمل والأمومة بسلامة، والفشل في عدم تقديم هذه الخدمات سيؤدي إلى مئات الألوف من الوفيات التي يمكن تجنبها في كل عام، ولا تزال الولادة أمرا محفوفًا بالمخاطر خاصة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى - إفريقيا.³

5- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (السيدا) والملاريا وأمراض أخرى : الغاية منه وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (السيدا) والقضاء عليه بحلول 2015، بحيث ازداد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العديد من المناطق وزاد عدد المصابين الباقين على قيد الحياة لفترة أطول خاصة في فئة الشباب.⁴

(7) - ضمان توفر أسباب بقاء البيئة: الغاية منه دمج مبادئ التنمية في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية، وكذلك الحد من خسارة التنوع البيولوجي وتخفيض الخسائر - بحلول عام 2010، وكذلك تخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015،

¹-الألفية الإنمائية للألفية للأمم المتحدة 2010، مرجع سابق، ص. 26.

²- المرجع نفسه، ص. 27.

³- المرجع نفسه، ص. 30.

⁴- المرجع نفسه، ص. 42.

وأيضاً تحقيق تحسن كبير في الأحوال المعيشية لمائة مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.¹

(8) - تطور المشاركة العالمية للتنمية: الغاية منه تلبية الاحتياجات الخاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً، وأيضاً مواصلة تطوير نظام منفتح، قائم على قواعد ثابتة، وبدون أي تمييز تجاري ومالي وكذلك المعالجة الشاملة لديون الدول النامية.²

المطلب الخامس: مؤشرات التنمية ومعوقاتها.

أولاً- مؤشرات التنمية:

إن معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان المتقدمة والمتخلفة يساعدنا في بلورة مؤشرات التنمية والتي من خلالها يمكن الحكم على البلدان بالتقدم والتخلف.

1- المؤشرات الاقتصادية:

من السمات الاقتصادية التي تشير إلى مفهوم التنمية، وتعبّر عن مؤشراتنا نذكر ما

يلي:

أ- المعدل السنوي لنمو السكان: فدلّل التنمية هو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية (طول العمر، المعرفة ومستوى المعيشة).

ب- نصيب الفرد من الناتج المحلي: وهو حصيلة مجموع الدخل الوطني لبلد ما على عدد سكانه والعاطلون عن العمل ومعدل البطالة والعمالة حسب النشاط الاقتصادي، بمعنى آلية العاملة ونسبة توزيعها على الزراعة والصناعة والخدمات.³

ج- الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

2- المؤشرات الاجتماعية:

¹ - الألفية الإنمائية للأمم المتحدة 2010، مرجع سابق، ص، 52.

² - المرجع نفسه، ص66.

³ - يوسف، مرجع سابق، ص.48.

- تعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة مقياساً لدرجة تقدمها وتخلقها، وتتمثل أهم العوامل الاجتماعية، وتتمثل أهم العوامل الاجتماعية التي تعتبر كمؤشرات للتنمية
- معدل الأمية.
 - الإنفاق على التعليم.
 - معدل وفيات الأطفال مادون السنة الأولى ما بين كل 1000 حالة ولادة.
 - معدل وفيات الأطفال ما بين الولادة و 5 سنوات بين كل 1000 حالة ولادة.
 - معدل وفيات الحوامل نتيجة لأسباب متعلقة بالحمل من كل 100000 حالة.
 - معدل الأطباء والمستشفيات، الإنفاق العام على الصحة، ضحايا الجريمة.¹
 - للإشارة فإن مصطلح "مؤشرات اجتماعية"، نفسه يستعمل بغموض ويشمل طيفا من المؤشرات البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.²

ثانياً- معوقات التنمية:

- تعاني غالبية البلدان النامية من عقبات عديدة تعيق مسيرة التنمية وهي مختلفة من مجتمع إلى آخر، ومن أبرزها يمكن أن نذكر:
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث تعد هذه الظاهرة خاصية تتميز بها البلدان النامية، فغياب الأمن والاستقرار السياسي وتفتي الفساد بمختلف أشكاله، كلها عوامل طاردة لرؤوس الأموال باتجاه البلدان الأكثر استقراراً وأماناً.
 - تناقص القيمة السياسية للبلد نتيجة عدم الاستقرار وغياب الأمن، فالبلدان التي تعاني الحروب وغياب الأمن تتناقص قيمتها السياسية وموقعها الإقليمي والدولي، مما يؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ يوسف، مرجع سابق، ص.48.

² محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، نقلا عن الموقع الإلكتروني - 115 > www. Anab - api - org - 05 - 06 - 2017, 35 10h. ص 04، تم الإطلاع عليه بتاريخ 05 - 06 - 2017, 35 10h.

- رفع درجة المخاطرة لدى المستثمرين بحيث أن رأس المال يبحث عن المناطق الآمنة التي تتوفر فيها مناخ الاستثمار أو ما يسمى المناطق الجاذبة للاستثمار.
- إلحاق الأذى بقطاع السياحة خاصة في البلدان التي تعتمد بصفة كبيرة في مداخيلها على مداخيل السياحة.¹

¹- بفشيش، مرجع سابق، ص. 132.

خلاصة الفصل:

نستج مما تقدم أن القطاع العام يلعب دورا كبيرا في التنمية، فالسياسات الاقتصادية العامة تعريفا تهتم بالدرجة الأولى بتحديد غايات التنمية أولا، وأهداف القطاعات الاقتصادية ثانيا- وأغراض المؤسسات الاقتصادية أخيرا.

فالقطاع العام ضروري في مجالات البنى الأساسية، وتوفير التعليم المناسب وتقديم الخدمات الصحية الضرورية والدفاع والأمن العام وتتبع الضرورة من أن أغلب هذه النشاطات تنموية لابد من وجودها لإحداث نمو اقتصادي.

الفصل الثاني

تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي
في ظل السياسات التنموية في الجزائر
من 1962 إلى غاية 2016.

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تجربة طموحة من أجل تحقيق التنمية والنهوض باقتصادها بصفة خاصة، وقد مرت بعدة مراحل تجسدت في برامج ومخططات تنموية تتماشى مع الوضع السائد في كل مرحلة، واعتبرت الحل الأمثل لتنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطني كما اعتبر القطاع العام الاقتصادي وسيلة لتنمية القطاع الاقتصادي خاصة بعد تبنيه نظام الاقتصاد الموجه.

لقد طرأت على الدور التنموي القطاع العام الاقتصادي عدة تغيرات تماشيا مع التطورات التي خضع لها الاقتصاد الجزائري عبر مراحل متعددة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

المبحث الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الجزائرية للتنمية خلال فترة الستينات والسبعينات.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية وذلك من خلال الموثائق الرسمية، وقوانين الاستثمار خلال فترة الستينات والسبعينات وكذا مساهمته في كل من التشغيل والإنتاج.

المطلب الأول: أسس الإستراتيجية الجزائرية للتنمية.

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل في مساره التنموي، حيث اتبعت الجزائر، بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، هيمنت فيها الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها ويمكن إبراز أسس الإستراتيجية الجزائرية للتنمية من خلال ما يلي:

1- اعتبار العمل واجبا وليس مجرد حق:

يعتبر العمل الركيزة الأساسية للقضاء على البطالة والفقر، لهذا اعتبر العمل واجبا وليس مجرد حق.

2- إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير:

في هذا الإطار أعطت الدولة الأولوية لعدة مجالات: منها السكن، الصحة والتعليم كما اتخذت العديد من الإجراءات كإجبارية التعليم، الطب المجاني، قوانين عمل وضممان اجتماعي لحماية العامل... الخ¹.

¹- ياسمين نوري، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962- 2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015)، ص. 64.

3- استقلالية السياسة التمويلية من أجل دعم التحرر الاقتصادي:

حيث أنه لا بد على الدولة من الاعتماد على مواردها في تمويل إنجازاتها اي باستعمال موارد وطنية بحثه، دون اللجوء إلى المساعدات الأجنبية¹، وذلك بالاعتماد على الذات أي ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والمحتملة بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال².

4- التخطيط كأساس لتحقيق التنمية: لقد قامت إستراتيجية التنمية الجزائرية على أساس عملية التخطيط الذي انطلق منذ الاستقلال، بحيث تساعد هذه العملية عموما في حشد الموارد المتاحة واللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وتساعد أيضا في وضع الآليات والسياسات والإجراءات اللازمة للوصول الى الهدف النهائي.

كما يقوم التخطيط أيضا بتعزيز القطاع العام وتوسيعه، وقد قامت الجزائر بمجموعة من المخططات التنموية تمثلت فيما يلي:

- المخطط الثلاثي: 1967 - 1969.
- المخطط الرباعي الأول: 1970 - 1973.
- المخطط الرباعي الثاني: 1974 - 1977.
- المخطط الخماسي الأول: 1980 - 1984.
- المخطط الخماسي الثاني: 1985 - 1989.³

¹-نوري، مرجع سابق، ص. 64.

²- عبود رزيق، شوقي جباري، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، مداخلة مشتركة بعنوان: "مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل"، ص. 16.

³- مليكة قريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة قسنطينة3: كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011 / 2012)، ص. 226.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

5- التصنيع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية: لقد اعتبرت الصناعة اعتمادًا على نظرية

إحلال الواردات* ونظرية جيرارد ديستان دبرنيس DestaneDebernis للصناعات المصنعة** من طرف القادة الجزائريين الحل الأمثل للعديد من المشاكل خاصة البطالة، ولقد كانت الصناعة الجزائرية تدور حول محورين أساسيين هما:

- تحقيق استغلال حقيقي للموارد المتاحة، وذلك عن طريق إتباع نظرية إحلال الواردات أي محاولة تصنيع ما كان يستورد من الخارج.

- خلق الشروط التي تمكن من رفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك باسترجاع الموارد الطبيعية مثل البترول والحديد من أجل تطوير الصناعة الثقيلة خاصة الصناعات الببتروكيمياوية والحديد الصلب¹.

المطلب الثاني: الدور المنوط بالقطاع العام الاقتصادي في ظل الموائيق الرسمية.

حاولنا من خلال هذا المطلب إبراز الدور المنوط بالقطاع العام الاقتصادي في التنمية، وذلك بدراسة الموائيق الرسمية الجزائرية المتمثلة في برنامج طرابلس 1962 ميثاق الجزائر 1964 وميثاق 1976.

* - إحلال الواردات: تهدف هذه النظرية إلى تشييد مشاريع صاعدة قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى نظام العجز التجاري للدول النامية وذلك لانخفاض أسعار مواردها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً.

** - استراتيجية الصناعات المصنعة "دبرنيس": محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل.

¹-قريمش، مرجع سابق، ص. 228.

1- دور القطاع العام الاقتصادي من خلال برنامج طرابلس 1962:

انعقد مؤتمر طرابلس في الثالث من جوان 1962 وخرج المؤتمر من برنامج سمي "ميثاق طرابلس" الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة على الاستقلال بجميع أبعادها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، أوصى برنامج طرابلس بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري إزاء المشاكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالطريقة التي تتماشى مع متطلبات التنمية وذلك بانتهاجها سياسة التخطيط وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال.

لقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم، ومصانع الاسمنت وفي الاستعداد لآبد من إنشاء صناعات قاعدية منها للفلاحة، وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية إلى انتتوفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج¹.

2- دور القطاع العام الاقتصادي من خلال ميثاق الجزائر 1964:

يعبر ميثاق الجزائر 1964 على مجموعة النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني من 16 إلى 21 أبريل 1964، وقد أكد هذا الميثاق على رفضه للمنهج الرأسمالي للتنمية لأنه يعتبر العمال مجرد سلعة خاضعة لقانون السوق، وأنه كثير التعرض للأزمات كالكساد، فكان البديل الوحيد له (المنهج الرأسمالي) هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتسيير الذاتي، ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب على الدولة أن تقوم بها في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي فيما يلي:

- تقوية التجارة الاشتراكية التي هي في طريق الإنجاز، وذلك من خلال توحيد الإنتاج.

¹-FLN, **Projet de programme pour la réalisation de révolution démocratique populaire**, adopté à tripoli en Juin 1962, sur site électronique <http://www.elmouradia.dz./arabe/symbole/textes/symbole.ac.htm>, consulté le 22/08/2017, 13h00.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

- تدخل الدولة في مختلف القطاعات قصد تنشيط التأمينات.
- التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي، انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي، أما في القطاع الصناعي يتم عن طريق تحويل القطاع الصناعي الخاص عن طريق التأمين وإنشاء الصناعة العمومية¹.

3- دور القطاع العام الاقتصادي من خلال الميثاق الوطني 1976:

تم بتاريخ 05 جويلية 1976 من طرف الرئيس هواري بومدين إصدار الميثاق الوطني الذي يعتبر المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة الجزائرية. جاء في هذا الميثاق أنّ الدولة هي أداة تحقيق سياسة التنمية التي تهدف إلى تجسيد آمال الشعب، وأكد على أن الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية. فالجزائر كما جاء في هذا الميثاق قد استرجعت وظيفتها التاريخية التي تجسد السيادة الوطنية وهي قبل كل شيء تعبر عن إرادة الشعب وضمان الاستقلال الوطني وحرية مواطنيها، فالقطاع العام الاقتصادي وفق هذا الميثاق لا يقف عند دور تحويل علاقات الإنتاج، وإنما يذهب إلى تطوير وتنمية قوى الإنتاج لأقصى درجة، فهو يضمن تحقيق التنمية الوطنية وذلك بتقديمه للعمال والفلاحين وسائل المشاركة في تسيير الأمور العمومية وتحريرهم من البطالة.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدولة الجزائرية ذات الطابع الاشتراكي هو تحقيق تنمية متكاملة ومندمجة، واسترجاع الثروات الوطنية وملكية الدولة لوسائل الإنتاج².

¹-FLN, **Ensembles des textes adoptés par le 1^{er} congrès du parti de libération nationale**, du 16 au 21 Avril 1964, sur le site électronique, <http://www.elmouradia.dz/Français/symbole/listes/charte/02 d'Alger.ht>. consulté le : 09/08/ 2017, 20h00.

²-FLN, **République algérienne Démocratique, Front de Libération National**, la Charte National, Constitution de 1974, sur le site électronique : www.conseils.Constitutionnel.dz/constitution1976.htm. consulté le 12/08/2017, 19h00.

المطلب الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قوانين الاستثمار.

إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، وهذا ما انعكس على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار منها قانون الاستثمار لسنة 1963 والأمر 284 /66.

1- قانون الاستثمار لسنة 1963:

يعتبر القانون رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963 أول قانون الاستثمار في الجزائر، وقد كان موجها بصفة شبه كلية لرأس المال الأجنبي، باعتبار أن الدولة حديثة العهد بالاستغلال، أي من الصعب عليها التحكم في إستراتيجية التنمية الاقتصادية حيث جاء في مادته الثالثة أن: «حرية الاستثمارات مضمونة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب»¹.

وبالتالي فإن أغلب الضمانات العامة من اختيار الإقامة وحرية التنقلات وكذا الامتيازات الجبائية التي منحها هذا القانون، كانت موجهة للمستثمر الأجنبي. وبعدها أكد المشرع الجزائري غداة الاستقلال على أولوية الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية، فقد خصص للاستثمارات الأجنبية مجالات ثانوية، بحيث أنه لا يمكن القيام باستثمارات أجنبية مباشرة إلا في المجالات التي تعتبر ذات أهمية للاقتصاد الوطني، كما وضعت الدولة شروط في القوانين الأساسية للشركات الاقتصادية المختلفة تتمثل في تمكين الدولة من إعادة شراء كل الحصص والأسهم التي يملكها الشريك الأجنبي وممارستها حق الشفعة*، وإعطاء ترخيص في حالة قيام الشريك الأجنبي ببيع أو تحويل أو التنازل عن

¹-Article 03 de la loi N° 63- 277 DU 26 Juillet 1963, portant actes des investissements, journal officiel, N° 02, du 02 Aout 1963, P. 77.

*- الشفعة: عبر عنه المشرع الجزائري في نص المادة 794 من قانون المدني بأنه: "شفعة رخصة تجيز في بيع العقار الحلول محل المشتري في الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون"، فالشفعة إذن قدرة أو سلطة تخول من يقوم به الحلول في بيع العقار محل المشتري إذا أظهر إرادته في ذلك.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

حصته أو اسهمه، كما أن القوانين الأساسية لهذه الشركات كانت تخضع لرأي اللجنة الوطنية للاستثمارات، وذلك من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الاشتراكي خاصة في المجالات الهامة في الاقتصاد الوطني¹.

2- الأمر رقم 66-284:

لم يحقق القانون رقم 63-277 النتائج المنتظرة منه، لذا قام المشرع الجزائري بتعديله بموجب الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، والمتضمن قانون الاستثمارات الذي بموجبه تم توضيح مكانة الرأسمال الوطني والأجنبي في تحقيق التنمية الذي قيده المشرع بالحصول على اعتماد تمنحه اللجنة الوطنية للاستثمارات.

حاول هذا الأمر التفريق بين مشاريع الاستثمارات التي تعود للدولة والهيئات التابعة لها والتي سميت القطاعات الحيوية وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى المفتوحة للمستثمرين الخواص الأجانب والمحليين كالقطاع الصناعي والسياحي².

ويمكن القول انه منذ صدور الأمر 66-284 عرف القطاع العام نموا مستمرا وسيطرة على الاقتصاد الوطني، تجسد ذلك ابتداء من سنوات السبعينات، بحيث أن الاستثمار محتكر من قبل الدولة في بعض القطاعات وليس للمستثمر الخاص الحرية في إنشاء مؤسسة أو توسيع قدرات الإنتاج في قطاعه أو قطاع آخر يختاره³.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج.

لقد عرف القطاع العام الاقتصادي مساهمة كبيرة في التنمية خلال فترة الستينات والسبعينات هو ما يتجلى من خلال مؤشري التشغيل والإنتاج.

¹- Article 23 de la loi N°63- 277 du 26 Juillet 1963, Op.cit, p. 77.

²- المادة 20 من الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات بالجريدة الرسمية، ع.53.

³- مادة 27 من الأمر 66-284، مرجع سابق، ب.ص.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

1- مؤشر التشغيل :

تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلاف النظرة لعملية التشغيل، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق الغايات، فإنها تعتبر في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته. وسجلتالبطالة معدلات منخفضة في الجزائر خاصة في فترة السبعينات، وهذا بسبب دخول الدولة في ظل نظام اشتراكي موجه لتحريك عجلة التشغيل من خلال الاستثمارات المكثفة التي تم اعتمادها آنذاك.

ومن الأهداف الأساسية لهذه الفترة تحقيق التشغيل الكامل بانتهاج سياسة المخططات التنموية والاعتماد على إستراتيجية التنمية التي شرع في تطبيقها ابتداء من سنة 1967، حيث ركزت سياسة التصنيع على الاستثمار المكثف لغرض توفير فرص عمل متزايدة¹، وهذا ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم(01): التشغيل في القطاع العام الاقتصادي من (1966-1969)

السنوات	1966	1967	1969
عدد العمال في القطاع العام	1720	1748	1893

المصدر: عيسى أيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، 2009-2010)، ص.129.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن الوتيرة التي سارت بها عملية التشغيل خلال هذه الفترة (1966-1969) عرفت ارتفاعا، حيث بلغ عدد العمال سنة 1966ب1720 عامل، لتنتقل في بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 إلى 1748عامل، أي هناك نسبة نمو

¹-عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2001_2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، 2014-2015)، ص.07.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

قدرها 1.62%، وأصبح في نهاية 1969 في حدود 1893 عامل أي بنسبة نمو مقدارها 10.05% أي هناك زيادة قدرت ب 145 عامل خلال سنتين.

أما فيما يخص التشغيل في مرحلة السبعينات أي من 1973 إلى غاية 1979، فقد بلغ عدد العمال سنة 1973 ما يقارب 2082، وتطور خلال خمس سنوات إلأن وصل سنة 1978 إلى ما يقدر ب 2830 عامل، أما سنة 1979 فقد ارتفع إلى 3227 عامل. وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (02): التشغيل في القطاع العام الاقتصادي من 1973 إلى 1979.

الوحدة: الآلاف.

السنوات	1973	1978	1979
عدد العاملين في القطاع العام	2.082	2.830	3.227

المصدر: ايت عيسى، مرجع سابق، ص.129

2- مؤشر الإنتاج:

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أكبر الانجازات الاستثمارية في تاريخ الجزائر المستقلة، فيمكن القول أن الفترة ما بين 1965-1979 وعن طريق إتباع سياسة تنموية سريعة، ووضع الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الجزائري شهدت تحديث جميع القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع العام الاقتصادي.

لقد تميزت هذه الفترة بإنشاء وحدات صناعية اعتبرت كعامل للتوسع في القطاعات الاقتصادية، بحيث أنتج القطاع العام الاقتصادي حوالي 400 وحدة، ومركبات صناعية ضخمة.¹

¹ - قريمش، مرجع سابق، ص.231.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

الجدول رقم (03): الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي من السنة 1967 إلى 1977

الوحدة: مليون

السنوات	1969-1967 المخطط الثلاثي	1970-1973 المخطط الرابعي الأول	1974-1977 المخطط الرابعي الثاني
إنتاج القطاع العام الاقتصادي	4750	12400	48000

المصدر: قريمش، مرجع سابق، ص 231.

من الجدول تبين لنا أن القطاع العام الاقتصادي عرف تطور خلال سنوات 1967 إلى غاية 1977 وذلك حسب المخططات التنموية التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة ففي المخطط الثلاثي 1969-1967 أنتج القطاع العام الاقتصادي ما يعادل 4750 مليون.

أما فترة المخطط الرابعي الأول 1974-1977 فقد أنتج القطاع العام الاقتصادي ما يعادل 12400 من مجمل الإنتاج.

وعرفت فترة المخطط الرابعي الثاني 1974-1977 ما يقدر بـ 48000 مليون من مجمل الإنتاج الاقتصادي.

لم تكن عملية الاستثمار في الميدان الصناعي خلال هذه الفترة ممولة ذاتيا أي عن طريق الأرباح المحققة في هذا القطاع، وإنما كانت مدعمة من طريق ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية مما أدى إلى هشاشة هذا القطاع بفعل احتمال تعرضه في أي وقت للصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية.¹

¹ قريمش، مرجع سابق، ص 232.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

المبحث الثاني: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات، انطلاقا من مكانة القطاع العام الاقتصادي في مرحلة إعادة الهيكلة، كما سنقوم بدراسة مكانته في ظل قوانين الاستثمار، وسنتطرق أيضا إلى تأثير ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مكانته، وفي الأخير سندرس مساهمته في التشغيل والإنتاج.

المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في مرحلة إعادة الهيكلة.

تعتبر مرحلة إعادة الهيكلة أولى مراحل الإصلاحات التي مرّ بها القطاع العام الاقتصادي الجزائري وكانت هذه المرحلة وليدة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة عايشتها الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

بدأت بوادر هذه المرحلة بالظهور إثر تقرير لجنة حزب جبهة التحرير الوطني عن الوضعية الاقتصادية للدولة الجزائرية للفترة الممتدة من 1967 إلى 1978 والذي كشف عن الكثير من مواطن العجز التي يعاني منها اقتصاد البلاد، ومن أهم ما جاء في التقرير هو انتقاده لطريقة تسيير المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، وتأكيد على وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني¹.

1- إعادة الهيكلة العضوية:

1- سجية بهلول، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 / 2013)، ص ص. 17- 18.

ظهرت مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والذي جاء في ظروف إقتصادية متدهورة خلفتها فجوة التي شهدتها المخططات التنموية في الفترة ما بين 1978-1980، فكانت من مهامه الأساسية العمل على معالجة هذا التدهور تحت عنوان إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، بهدف تقسيم الشركات الكبرى إلى وحدات أصغر وأكثر تخصصا لمواجهة الصعوبات¹.

ومن إجراءات إعادة الهيكلة العضوية المتعلقة بالمبادئ المنهجية المتمثلة في مبدأ الشمولية، أي يجب أن تكون إعادة الهيكلة ذات بعد كلي وشامل، ومبدأ التنسيق فهو يقوم على تحقيق أكبر قدر من التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، وهناك إجراء مرتبط بالمبادئ التقنية كمبدأ التخصيص الذي أساسه تخصص المؤسسة محل إعادة الهيكلة في نشاط معين بذاته.

ومن أهداف إعادة الهيكلة العضوية دعم لا مركزية التنمية، وتفعيل الدور الاقتصادي للمؤسسات العمومية، وكذلك تحسين الإنتاج كما ونوعا، وتقسيم المؤسسات الكبرى وتلبية حاجيات المواطنين وتحسين ظروف تسيير الاقتصاد الوطني والسيطرة الفعلية على الإنتاج بزيادة فاعلية عملية الإنتاج مع تخفيض تكلفته².

2- إعادة الهيكلة المالية:

نشأ هذا النظام لتمكين الشركات العامة من الحصول على الاستقلال المالي وتجنب طلب المساعدة من الدولة، ظهر هذا النظام مع ظهور قانون المالية لسنة 1982 الذي يدعو للفصل بين الذمة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية والذمة المالية للدولة، إضافة الى حصر الدعم المالي للمؤسسات في إطار الأعباء المرفقية المكلفة بها من قبل الدولة،

¹- بهلول، مرجع سابق، ص. 19.

²- نبيل بودة، سليم إجيس، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماسترغير منشورة، (جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص. 37.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

فانطلقت بذلك فكرة إعادة الهيكلة المالية بداية من سنة 1983، بمعنى أن إعادة الهيكلة المالية هي "تطهير الوضعية المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وإعادة النظر في إنتاجيتها"¹.

ومن إجراءات إعادة الهيكلة المالية نجد إجراءات داخلية وتكون بترشيد التسيير المالي للقطاع العام الاقتصادي والعمل على رفع الطاقة الإنتاجية الموجودة وتخفيض تكاليف الاستغلال بقدر المستطاع واستغلال الموارد البشرية، وإجراءات خارجية التي تساهم في انجاح الإجراءات المتخذة على المستوى الداخلي وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

ومن أهداف إعادة الهيكلة المالية، تحسين الوضعية المتدهورة التي وصل إليها هذا القطاع الذي شهد عجزا ماليا كان سببه الأساسي تراكم الخسائر، وتضخم القروض مع العجز عن تسديدها، والتطهير المالي لديون المؤسسات العمومية الاقتصادية محل عملية إعادة الهيكلة المالية وذلك عن طريق إعادة هيكلة ديونها².

المطلب الثاني: القطاع العام الاقتصادي بعد صدور القانون رقم 01/88.

تبنت الجزائر مبدأ إستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 حيث عرفها نص المادة 5 منه على أنها:

" شركة مساهمة أو شركة ذات أسهم محدودة حيث تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص"³.

أعتبر هذا النص من النصوص الأولى التي ساهمت في تشجيع الاستثمار الخاص بإلغاء الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العام في المجال الاقتصادي.

¹ - بودة، اجيس، مرجع سابق، ص. 37 - 38.

² - بهلول، مرجع سابق، ص. 22 - 23.

³ - المادة 05 من القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون الأساسي للمؤسسات الاقتصادية الجريدة الرسمية، ع2، الصادر بتاريخ 13/01/1988.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

وقد تحولت مؤسسات القطاع العام الاقتصادي بموجب القانون 88-01 إلى مؤسسات تملك شخصية معنوية تابعة للقانون الخاص وذات إستقلالية مالية¹، وطرح مفهوم الاستقلالية إشكالية الفصل بين ملكية رأس المال وصلاحيات الإدارة والتسيير، حيث تتوب صناديق المساهمة للدولة في أداء دورها، وهذا بإعتبارها مؤسسات مالية إقتصادية تلعب دور الوسيط بين المؤسسات العمومية والدولة².

تخلت الدولة عن تدخلها المباشر لتسيير أموال مؤسسات القطاع العام الاقتصادي وتم إنشاء صناديق المساهمة بموجب القانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، هذا النظام القانوني الجديد يهدف إلى إخضاعها للقانون الخاص لتحقيق استقلاليتها إلا أنه يشمل مواد استثنائية تبين طابعها العام، خاصة ما يتعلق بأموالها³.

كما برزت أيضا البوادر الأولى للإنقاص من حجم القطاع العمومي والتنازل عن بعض الاحتكارات العمومية من خلال نصّ تنظيمي هو المرسوم 28-201، الذي تضمن إلغاء كل ما يخول المؤسسات الاشتراكية الاقتصادية التفرد بأي نشاط اقتصادي حيث أظهرت بموجبه السلطات العمومية مساعي حادة لإعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والانقاص من الامتيازات التي تحظى بها المؤسسات العمومية

¹ - قريش، مرجع سابق، ص. 240.

² - بهدي عيسى بن صالح، ملامح هيكلية المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، ع.3، 2004، ص. 90.

³ - قانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، جريدة رسمية، ع.2، الصادر في 13 جانفي 1988.

⁴ - مرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988، يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط إقتصادي أو احتكار للتجارة، جريدة رسمية، ع.42، الصادر في 19 أكتوبر 1988.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

وذلك بالتقليل من هيمنة الدولة ومؤسساتها على النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص للعودة للساحة الاقتصادية من أجل المساهمة في التنمية¹.

المطلب الثالث: تأثير ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مكانة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مدى تأثير ضغوطات المؤسسات المالية الدولية على مكانة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر.

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

نظراً للظروف التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، حيث انتقلت من 3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1982 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993، اضطرت الجزائر إلى اللجوء الكلي من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية².

وقد بدأ دور الصندوق في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الإلتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي

¹ - مليكة أوباية، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقاً للقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016)، ص. 19.

² - علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1، دون سنة النشر، دون مكان النشر، ص. 181.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

لأول مرة في ماي 1989 والاتفاقيات المبرمة مع البنك العالمي في سبتمبر من نفس السنة.¹

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تنفيذ برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد ومؤشرات الربح الاقتصادي والمالي وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبنوك.²

المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال الثمانينات

شهد عقد الثمانينات توجهها اقتصاديا جديدا وهذا ما برز من خلال القوانين الخاصة بالقطاع العام، اعتمدت هذه الفترة على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبيرة، وتزامنت أيضا مع المخطط الخماسي الأول والثاني منها أثر كثيرا على التشغيل والإنتاج.³

1- مؤشر التشغيل:

من ناحية التشغيل ظهرت في الثمانينات تغيرات وتطورات جديدة في التنمية و هذا ما يظهر لنا من خلال الجدول الآتي:

¹-بطاهر، مرجع سابق، ص. 181.

²-المرجع نفسه، ص. 182.

³-شلالي، مرجع سابق، ص. 105.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

جدول (4): تطور التشغيل في القطاع العام خلال فترة 1980-1989

السنوات	1985-1980	1986	1987	1988	1989
عدد المناصب	3840000	74000	64000	61000	59000

المصدر: عبد الغاني دادان، محمد بن عبد الرحمان طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، ع(10)، 2012، ص. 180.

لقد تزامنت الفترة 1980-1985م مع المخطط الخماسي الأول التي عرفت فيها الجزائر ارتفاعا ملحوظا في معدلات التشغيل في القطاع العام بحيث احتل التشغيل أهم اهتمامات هذا المخطط، الذي كان يحمل في طياته مشاريع واسعة النطاق، زادت الطلب على اليد العاملة وخلال هذه المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم اليد العاملة المهاجرة بحيث قدر عدد المناصب خلال هذه الفترة (1980-1985) بـ 3840000 منصب قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة.

ومع حلول الأزمة البترولية 1985 أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل بحيث تزامنت هذه الفترة مع المخطط الخماسي الثاني، فقد سجلت سنة 1985 انخفاضا عالميا في أسعار النفط، حيث بلغت مناصب العمل 74000 منصب سنة 1986، ثم وصل سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988، ليبلغ 5900 سنة 1988م¹.

2- مؤشر الإنتاج:

من ناحية الإنتاج ظهرت في بداية الثمانينات نظرة جديدة للتنمية فعرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية أولويات تمثلت فيما يلي:

- إعادة تحديث هياكل الإنتاج عن طريق إحداث تغيير في الاستثمار.

¹-دادان، بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، (باتنة: مجلة الباحث، ع10، 2012)، ص. 180.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

- المرونة وذلك عن طريق التعدد في مراكز اتخاذ القرارات العمومية في محاولة إحداث اللامركزية في التسيير.

- فصل الإنتاج عن المهام الاقتصادية الأخرى: التوزيع، التصدير، الإستيراد.

- تحديد مهام القطاع العام في مجالات إنتاجية واختصاصات تكنولوجية¹. وفي منتصف الثمانينات دفع ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات البترول دون مصادر أخرى، إلى الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرف سوق البترول تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 ننخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 و هو سعر بعيد كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آنذاك 32 دولار للبرميل.

ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 9.7 مليار دولار سنة 1986، أي انخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة بنسبة انخفاض قدرت بـ 37.79% وهو ما أثر بشكل كبير على إنتاج القطاع العام الاقتصادي. وبسبب ذلك وقعت الجزائر في المديونية الخارجية بحيث قامت باللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة²، كما يوضحه الجدول التالي:

¹-قريمش، مرجع سابق، ص 233.

²- بن الدين داودي، سياسة التكيف الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حسيبة بن بوعلى- الشلف: قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009)، ص. 62.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

الجدول رقم(5): مجموع حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1985-1998).

الوحدة: مليار دولار

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	28.8	26.8

المصدر: داودي، مرجع سابق، ص. 63.

وحسب الجدول أعلاه فإن مجموع حجم الديون الخارجية تزايد من 19.8 دولار سنة 1985 إلى 23.7 مليار دولار سنة 1986 أي زيادة قدرت بـ 9.3 مليار دولار ونسبة زيادة قدرت بـ 19.6%، وزاد ليصل سنة 1988 إلى 28.8 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرت بـ 45.45% كأعلى مستوى في هذه الفترة وفي سنة 1989 تناقص بعض الشيء ليصل 26.8 مليار دولار أي نقص بقيمة 2 مليار دولار.

المبحث الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال عقد التسعينات.

طبقت السلطات العمومية الجزائرية منذ بداية التسعينات إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع، سنحاول دراستها من خلال هذا المبحث لبيان مكانة القطاع العام الاقتصادي.

المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قانون 90-10.

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات العمومية الاقتصادية برفع إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي مما استدعى تدخل السلطات لتعزيز وتقوية النظام النقدي، قصد تحقيق أكبر فعالية، وهذا

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في أبريل 1990¹ لإصلاح الجهاز المصرفي عن طريق:

1. تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وبالتالي فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت متعامل اقتصادي مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية الخاصة من حيث الاستفادة من القرض.

2. فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة خصوصا وأن الجزائر تبنت نظام اقتصاد السوق وهذا الأخير يلزم القيام بإصلاح جذري في جهازها المصرفي².

3. إعطاء البنك المركزي استقلالية كما جاء في المادة 11 من القانون 90-10: "البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"³.

4. إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

وبالتالي تولى هذا القانون الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وإقامة نظام مصرفي، فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان، فقد ظلت الخزينة العمومية ولغاية الثمانينات تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد وتوزيع القروض خاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى، ولكن بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية منذ 1988 بدأت تتخلى عن وظيفة التمويل أي عن تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة ويتمثل المبدأ الأخير في إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة⁴.

¹- قانون 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج، ر، ع.16، صادر بتاريخ 18 أبريل 1990.

²-بحوصي مجذوب، مداخلة حول: "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11"، (بشار: المركز الجامعي، 2000)، ص.15.

³- المادة 11 من القانون 90-10، مرجع سابق، ب.ص.

⁴- ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، المؤتمر الدولي حول: "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، يوم 08 مارس 2005.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

وفي هذا الإطار فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن حوالي 67 مؤسسة عمومية اقتصادية و 46 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية. كما خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية المالية والتعاقدية في ظل التنافس بهدف التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسريبات التي تعاني منها المؤسسات العمومية الاقتصادية. في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88¹. فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 10/90 فيما يلي:

- يقوم بتنظيم التداول النقدي ومراقبة منح الائتمان.
- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية².

ومن ثم صدر قانون الاستثمار 12/93* وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حkra على القطاع العام، تتجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، ف جاء³

*المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، ع64.

¹ - مجذوب، مرجع سابق، ص. 15.

² - المرجع نفسه، ص16.

³ - شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير (جامعة وهران، كلية العلوم

الاقتصادية، 2012/2013)، ص. 64.

قانون الاستثمار لسنة 1993 ليزيل هذه الامتيازات عن القطاع العام ويمنح القطاع الخاص مبدأ الحرية في الكاملة في الاستثمار, فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد, عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة, دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات.¹

المطلب الثاني: واقع القطاع العام الاقتصادي في إطار الخصخصة.

أمام فشل إعادة الهيكلة في تحقيق الأهداف المسطرة لها على مختلف المستويات وجدت الدولة نفسها مرة أخرى أمام ضرورة تبني إصلاحات جديدة، حيث ارتبطت قرارات الإصلاحات في هذه المرحلة بظروف سياسية كانت هي المساهم الرئيسي في إعادة النظر في النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية فظهر بذلك مصطلح الخصخصة على الساحتين السياسية والاقتصادية².

وقد لجأت الجزائر لنظام الخصخصة خلال فترة التسعينات نتيجة للضغوطات والشروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي للاستدانة ومنها إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وفتح المجال للخواص.

انطلقت الخصخصة في الجزائر سنة 1994 وهي خصخصة جزئية ضمن قانون المالية التكميلي رقم 08 /94 المؤرخ في 26 ماي 1994م،³ وخلال هذه السنة وبالموازاة مع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي حاولت السلطات معالجة النقائص، والملاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995 تم تدعيمه بنصوص وأحكام كانت موجهة إلى إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطهير البنوك التجارية وذلك بوضع مخطط يدعي " مخطط بنوك مؤسسات" تم

¹صياغ، مرجع سابق، ص.64.

²بهلول، مرجع سابق، ص. 34.

³بودة، إجيس، مرجع سابق، ص.ص.44.43.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

تنفيذه بواسطة الشركات القابضة الوطنية وبدعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي، والبنوك التجارية.

صدر الأمر رقم 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسة العمومية الاقتصادية والذي عرف الخصوصية على النحو التالي:

"تعني الخصوصية القيام بمعالجة تجارية تتجسد في:

- إما تحويل كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأسمالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.
 - وإما تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو للقانون الخاص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسة شروطه".¹
- ومن هنا يتبين لنا أن القطاع العام الاقتصادي عرف تراجعاً خاصة عقب صدور عدة قوانين متعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية نتيجة لعجزها عن تحمل أعبائها فأصبحت تشكل عبئاً ضخماً من حيث ميزانياتها وثقل مديونياتها.
- ومن الجدير بالذكر أن الجانب الأمني المتدهور كان له تأثير بالغ على الأداء التنموي للقطاع العام وهو ما تظهره الإحصائيات المتعلقة بمساهمته في كل من التشغيل والإنتاج.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج

شهدت فترة التسعينات عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية فالمسار الجديد للسياسة الاقتصادية للدولة أثر على التشغيل والإنتاج.

1- مؤشر التشغيل:

² المادة 1 من القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسة العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، ع، 48، الصادر في 3 سبتمبر 1995، ب.ص.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

عرف البطالة خلال فترة التسعينات ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع إلى انخفاض نسبة التشغيل حيث بلغ معدل البطالة 21.7% سنة 1990 لتصل نسبة التشغيل 29.8% سنة 2000 وهي نسبة عالية تتلخص أسبابها في سياسة التشغيل التي اعتمدها الجزائر تحت ضغوطات صندوق النقد الدولي، فقد شهدت مرحلة إعادة الجدولة تسريح كبير فردي وجماعي للعمال نتيجة خوصصة العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية أو إعادة هيكلتها أو إغلاقها مما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1998) وغلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى تجميد آلية التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات العمومية الجديدة، في ظل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج لدعم الشغل، حيث نجد أن معدل البطالة في القطاع العام الاقتصادي يمثل 52% والتي تركزت بشكل كبير في قطاع الصناعة بسبب حالات العجز التي عرفها القطاع،¹ وهذا ما يظهر من خلال الجدولين التاليين:

¹ - أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على الاقتصاد في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران 2 : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص. 155.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

جدول رقم (6): تطور معدل البطالة في فترة التسعينيات

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل بطالة	21.7	20.6	23.0	23.2	24.4	27.9	28.7	26.4	29.6	29.3	29.8

جدول رقم (7): المؤسسات التي تم حلها والعمال المسرحين خلال برنامج التعديل الهيكلي:

الوحدة: العدد

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
العمال المسرحين	20908	236300	10098	162175	519881

المصدر: عدة، مرجع سابق، ص. 156.

2- مؤشر الإنتاج:

لقد عرفت الجزائر معدلات نمو سلبية حتى سنة 1994 نتيجة تراجع أسعار البترول خلال هذه الفترة وهذا ما انعكس على معدلات نمو القطاعات الأخرى، ثم عرفت تحسنا انطلقا من سنة 1995 لتسجل 3.8% إلى غاية سنة 1998 سجلت 5%، ذلك كنتيجة لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي، إلا أنها تبقى معدلات غير مرضية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات الذي سجل معدل 6.1% سنة 1999 والذي يمثل ركيزة الاقتصاد الجزائري.¹

وعرف قطاع الفلاحة معدلات نمو متذبذبة تراوحت بين 6.2% سنة 1990 لتسجل أعلى معدل لها سنة 1996 بنسبة 23.7% وهو معدل مرتفع يشير إلى أهمية القطاع الفلاحي في الإنتاج.

¹ عدة، مرجع سابق، ص. 149.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

لقد شهد قطاع الصناعة خارج المحروقات نمو جد ضعيف للفترة التي شملها التصحيح الهيكلي تراوحت بين 8.7 % سنة 1996 و 8.4% كأعلى معدل لها سنة 1998 ويعود ذلك إلى توجه الدولة إلى تطهير المؤسسات العامة وإغلاق العديد منها وعجز الدولة عن تحمل ثقل خسارتها بالإضافة إلى تجنب استثمار القطاع الخاص في مجال الصناعة، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

في حين تبقى معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية تتراوح بين 7.9 - %سنة 1991 و 4.5% كأعلى نسبة لها سنة 1996 وهي معدلات غير مرضية نتيجة لانخفاض حجم الاستثمار في هذا المجال خلال هذه الفترة.¹

جدول رقم(8): تطور الانتاج في القطاع الاقتصادي العام خلال فترة التسعينات.

الوحدة: نسبة المئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النموالعام	0.8	-1.2	16	-2.2	-0.2	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الزراعة	-6.2	15.4	2.0	-4.4	-5	15	23.7	-13.5	11.4	2.7
الصناعة خارج المحروقات	3.5	-0.7	-5.9	-1.3	-2.2	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6
البناء والأشغال العمومية	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4
الخدمات	2.7	-95	3.1	-0.35	2.3	2.4	6	5.4	7.9	5.7
المحروقات	4.1	0.9	1.1	-0.8	0.4	4.4	3.6	6	4	6.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نقلا عن عدة، مرجع سابق، ص.149.

¹ _عدة، مرجع سابق، ص. 150.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

المبحث الرابع: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي منذ مطلع الألفية (2000-2016).

شهد الاقتصاد الوطني منذ بداية سنة 2000 برامج ومخططات عملاقة، اتفقت فيها الدولة إمكانات ومبالغ ضخمة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2014 والذي تصبو من خلالها إلى تدارك التأخر في كل مجالات التنمية وقطاعاتها.

المطلب الأول: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014 تجسدت ضمن برامج طموحة لإنعاش إقتصادها الوطني الهش.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى وسائل الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، حيث يكمن تصنيفها في خانة السياسات الظرفية وبالتالي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة مثل وسائل الميزانية والوسائل النقدية¹، إن برامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2014 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية².

كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية، وأيضاً ترمي إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية الاقتصادية.

ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - عمار بن مالك، محمد دهان، "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 4، جوان 2017، ص. 140.

² - هشام جوري، رضوان بن بوكري، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة (جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية العلوم السياسية، 2012/2013)، ص. 40.

- إعادة الاعتبار للبنى التحتية للمؤسسات الإنتاجية وصيانتها.
- توفير وسائل و قدرات الإنجاز، ولاسيما منها الوطنية¹.

2- الشروط اللازمة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر بعض الشروط نذكر منها:

- يجب أن تتوفر الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجية المؤسسات، لذا يتطلب منها توفير مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب وألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبيته بواسطة المنتجات الأجنبية، ما يؤدي إلى إضعاف الميزان التجاري.
- يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، ولا تكون الزيادة في الإنتاج مصحوبة بالزيادة في الاستيراد.
- يجب ألا تتسرع المؤسسات في زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة، لتلبية الطلب الإضافي.

3- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي.

عند تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي تستعمل الدولة الوسائل المتاحة لتنشيط الطلب

الكلي أو العرض الكلي أو كلاهما:

- **سياسة الطلب:** تتم عن طريق التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، كما نجد الإنفاق العمومي الكلي سواء كان استهلاكي أو استثماري والذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات أضاف إلى ذلك المشاريع الكبرى التي تقوم بها الدولة في شاکلة البنى التحتية، أو عن طريق تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه².

¹ - جوري، بن بكو، مرجع سابق، ص. 40.

² - بن مالك، دهان، مرجع سابق، ص. 140.

- **سياسة العرض:** والتي تكون في الغالب عن طريق وسيلتين أساسيتين ألا وهما وجوب توفر وسائل لازمة لزيادة إنتاج المؤسسات خاصة التي تمكنا من القيام باستثمارات جديدة، عن طريق تخفيض العبء الضريبي وكذا القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتوسيع نشاطاتها وكذا شبكات النقل والاتصالات، برامج التكوين... الخ، والهدف هو خلق عقارات خارجية هامة للمؤسسات¹.

4-دعم الإصلاحات: خصص لها 45 مليار دينار جزائري، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج، حيث وجه لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة².

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي.

عرفت الجزائر خلال الالفية الثالثة ثلاث برامج للإنعاش الاقتصادي ونوجزها فيما يلي:

1. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001_2004):

هو برنامج تنموي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يمتد على مدى أربع سنوات 2001_2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية و غيرها، و الى تعزيز المرافق العمومية في ميادين الري و النقل بأنواعه، والمنشات القاعدية و كذا تحسين الظروف المعيشية للسكان و تعزيز التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية³.

¹ - بن مالك، دهان، مرجع سابق، ص. 140.

² - بوفليح، مرجع سابق، ص. 05.

³ - فؤاد ابركان، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة دالي براهيم_الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2009_2010)، ص. 68.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

رصد لهذا البرنامج اعتماد مالي قدره 7.5 مليار دولار وهو يعد برنامجا ضخما قياسا باحتياط الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار¹، وقد جاء برنامجه على النحو التالي:

جدول رقم(9): التوزيع القطاعي للغلاف المالي لبرامج الإنعاش الاقتصادي

المجموع %	مجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	1- أشغال كبرى وهياكل
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	2- تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	4- دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

الوحدة: مليار دج

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يركز على السنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دينار جزائري، 185.9 مليار دج، و113.9 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76%، في حين أن سنة 2004 لم تخص إلا ب 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء هذا البرنامج عقب الانتخابات الرئاسية للثمان أفريل 2004، حيث سجلت التزام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة مسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال

¹ نوري، مرجع سابق، ص.135.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

التعليمية التي وجهها إلى الحكومة فور تنظيمها للشروع في التحضير لبرنامج دعم النمو في جميع القطاعات.¹

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.²

تميزت السنوات من 2005 إلى غاية 2009 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن ورصد له 4200 مليار دينار جزائري.³

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية تمثلت فيما يلي:

- برنامج تحسين ظروف معيشية السكان.
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية.
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
- تطوير الخدمة العمومية.
- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلال الجدول الموالي:

¹- أبركان، مرجع سابق، ص.69.

²- كريم زرماني، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المركز الجامعي خنشلة، ع7، جوان 2010، ص.205.

³- عبود، مرجع سابق، ص. 09.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي للغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

الوحدة: مليار دينار

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> - برامج تحسين ظروف معيشة السكان. - السكن. - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. - البرامج البلدية للتنمية. - تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. - تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز. - باقي القطاعات. 	<p>1908.5</p> <p>555</p> <p>339.5</p> <p>200</p> <p>250</p> <p>192.5</p> <p>311.5</p>	<p>%45.5</p>
<ul style="list-style-type: none"> - برنامج تطوير الهياكل القاعدية. - قطاع الأشغال العمومية والنقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية. 	<p>1703.1</p> <p>1300</p> <p>393</p> <p>10.15</p>	<p>%40.5</p>
<ul style="list-style-type: none"> - برنامج دعم التنمية الاقتصادية. - الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. - الصناعة وترقية الاستثمار. - السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف. 	<p>337.2</p> <p>3.2</p> <p>18</p> <p>7.2</p>	<p>%8</p>
<ul style="list-style-type: none"> - برنامج تطوير الخدمة العمومية. - العدالة والداخلية. - المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية. - البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال 	<p>203.9</p> <p>99</p> <p>88.6</p> <p>16.3</p>	<p>%4.8</p>

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

50	1.2%	- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
4202.7	100%	- المجموع

مصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، نقلا عن الموقع الإلكتروني- www.gov.dz/psme، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/06/21، 13 سا45.

ما يلاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول هو أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه دعما للنمو، حيث نجد أن الجماعات المحلية تلقت اهتمام كبيرا في هذا البرنامج لاستدراك النواقص التي عانتها سواء فيما يخص مسائل السكن أو التعليم والصحة وغيرها من الجوانب التي تمس الإنسان نفسه باعتباره منجز التنمية وإليه تؤول نتائجها.

وبنفس الوتيرة تم توجيه جزء هام من استثمارات هذا البرنامج للهياكل القاعدية التي بوشر في إنجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها، فهي مولدة للنمو ودعامة له، إذ لا يمكن تصور تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية شاملة دون شبكة طرق ومواصلات كثيفة ومتطورة وهياكل قاعدية تجاري المرحلة التي تعيشها الجزائر اقتصاديا واجتماعيا.¹

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

خصصت الجزائر لهذا البرنامج مبلغ مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار جزائري، يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات والتي شهدت خلالها البلاد ركودا في جميع المجالات.²

¹-عماري عمر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، يومي 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص.08.

²- عبد السلام مخلوفي، الملتقى الدولي حول "برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، يومي 18/19 ماي 2011، جامعة بشار، ص. 5.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج شمل فترة 2004-2009 والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت للصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب.¹

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.
- إطلاق مشاريع جديدة.²

لقد تم تقسيم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

1. برنامج تحسين ظروف معيشية السكان.

2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية

3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية

مثلما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

¹- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2015، نقلا عن الموقع الإلكتروني algérienne m bassy-saudi.com>parquint، تم الإطلاع عليه يوم 2017/08/11، 17:00 سا.

²-منان سايح، فاطمة بوعناني، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، 2013/2014)، ص.58.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

جدول رقم (11): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة له	%
- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين خدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	
- قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة	500	
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16.05
- الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل	500	
المجموع	21.214	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء قرار على مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

يبين هذا الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي الثاني تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادا من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.¹

خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارد لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي وتحسين ظروف السكن كما تم الاهتمام أيضا بقطاع الرياضة، كما خصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، دعم التنمية الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال الألفية الثالثة.

لقد ظل موضوع التشغيل والإنتاج محور اهتمام الاقتصاد الجزائري عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي والتي ركزت أساسا على امتصاص نسبة البطالة ورفع مستوى الإنتاج، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

1_ مؤشر التشغيل:

في هذه الفترة بدأت معدلات البطالة تتحسن مقارنة بالسنوات السابقة، حيث منذ سنة 2001 انخفضت نسبة البطالة وذلك بسبب مباشرة الدولة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي فإنيشاء هذه المشاريع يتطلب المزيد من القوى العاملة، فقد بلغت نسبة التشغيل 89.83 % سنة 2003 وتصدر قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر نسبة من العمالة بلغت 18.13% من مجموع العمالة المشغلة كنتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات بالقطاع خلال نفس الفترة، ثم قطاع الخدمات شغل نسبة هامة من اليد العاملة، وكذا قطاع التجارة والمواصلات والنقل والتي انتقلت من 2565 إلى 3260 عامل سنة 2009 أي بنسبة 27.09 % بينما يبقي قطاع الفلاحة يوفر

¹ - بوفليح، مرجع سابق، ص. 07.

² - سايج، بوعناني، مرجع سابق، ص. 59.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

مناصب شغل متذبذبة ظرفية نتيجة تأثر القطاع بالمناخ، بينما عرف قطاع الصناعة نسب عمالة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات ما يعكس ضعف أداء القطاع من خلال ضعف استجابته لبرامج الإنعاش الاقتصادي¹.

جدول رقم (12): تطور التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الالفية.

الوحدة: فرد

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5461	5976	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1328	1438	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	503	504	510	523	523	525	522	530	1194
الأشغال العمومية والبناء	803	860	907	977	1050	1160	1261	1371	1718
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: عدة، مرجع سابق، 185.

فيما يخص التشغيل فقد سجل حجم العمالة المشغلة نموا في فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين، في حين شهد قطاع الفلاحة والصناعة تراجعاً ضئيلاً بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث العمالة المشغلة ما يعكس ضعف إنتاج القطاعين وقد عرفت معدلات البطالة ارتفاعاً تراوح بين 9.8% إلى 11% كنتيجة للسياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر والتي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة².

¹ - عدة، مرجع سابق، ص 185.

² - عدة، مرجع سابق، ص.ص. 190-191.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

وهذا ما سيظهر لنا من خلال هذا الجدول:

جدول رقم (13): تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر (2014/2010)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشتغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	908	10.6

المصدر: عدة، مرجع سابق 191.

2- مؤشر الإنتاج:

لقد شهدت بداية الألفية الثالثة معدل نمو ضعيف للناتج الداخلي قدر ب 2.6% سنة 2001 متأثرا بتراجع معدل النمو في قطاع المحروقات والذي قدر ب 1.6- % في السنة ذاتها ليشهد نمو الناتج الداخلي أعلى معدل له سنة 2003، متأثرا كذلك بمعدل النمو في قطاع المحروقات الذي قفز إلى 8.8 % خلال السنة ذاتها، ليعاود معدل النمو الناتج الداخلي الانخفاض سنة 2006 بتسجيل نسبة 2 % في ظل تدهور معدل النمو في قطاع المحروقات إلى 2.5- % خلال السنة ذاتها .

الملاحظ أيضا تحسن معدل النمو خارج المحروقات، الذي انتقل من 5 % سنة 2001 ليلعب 9.6% سنة 2009 وهو ما يلاحظ أيضا بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي¹ مثلما توضحه معطيات الجدول رقم (14):

¹ - عدة، مرجع سابق، ص.ص. 176-177.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

جدول رقم (14): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2001-2009) الوحدة : %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
نمو الناتج الداخلي	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6	3.73
معدل النمو خارج المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6	7.16
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-8.0	0.23
نصيب الفرد من الدخل القومي	1.670	1.730	1.920	2.240	2.710	3.100	3.590	4.190	4.220	/

المصدر: عدة، مرجع سابق، ص 176.

جدول رقم (15): تطور الإنتاج في القطاع الاقتصادي العام خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	-16	3.7	8.8	3.3	-5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-8.0
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3	-8.0
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7
الأشغال العمومية والبناء	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, p190 consulter le 15-9-2017. www.bank ofalgeria.dz/htmlt/communication8.htm.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قطاع الصناعة عرف نمو جد متواضع بين 1.5 % وبين 2.9% خلال فترة 2001-2004 ويرجع ذلك لعدم إعطاء الدولة الأهمية البالغة لدفع وتحسين هذا القطاع عن طريق دعم المؤسسات الصناعية العمومية التي

شهدت حالات إفلاس كثيرة ما يشير إلى صعوبة تدارك الحكومة لمتطلبات السوق، عرفت معدلات نمو قطاع الصناعة في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لتسجل اعلمعدل لها يقدر ب 4.7% سنة 2009، كنتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية حيث تم تغطية النقص الحاصل فيها وتدهور القطاع برفع فاتورة الواردات.

لقد دعم برنامج دعم الإنعاش القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 55.9 مليار دج بهدف دعم المستثمرات الفلاحية وتطوير القطاع والمحصول الفلاحي، إلا أن معدلات نمو إنتاج القطاع الفلاحي سجلت معدلات متذبذبة تراوحت بين 1.3%- سنة 2001 و 19.7% كأقصى معدل لها 2011 حيث من الامطار شهدت تساقط كمية معتبرة وذلك بسبب تأثر هذا القطاع بالظروف المناخية، ولتعزيز دعم القطاع الفلاحي فقد خص البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) مبلغ 300 مليار دج للقطاع الفلاحي ماساهم في تحسين معدلات النمو الفلاحية ب(2005-2009) مبلغ 300 مليار دج للقطاع الفلاحي ماساهم في تحسين معدلات النمو الفلاحية باستثناء سنة 2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3%- متأثرا بالجفاف الذي عرفته الجزائر خلال هذه السنة وعرفت انتعاشا سنة 2009 بمعدل 21.1% خاصة في إنتاج الحبوب، إلا أن القطاع الفلاحي معرض لتقلبات كثيرة لارتباطه بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة¹.

يساهم قطاع الأشغال العمومية والبناء بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز القطاع بنمو إنتاج ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية، حيث سجل متوسط معدل نمو قدر ب 8% ويرجع ذلك لكونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش

¹ - عدة، مرجع سابق، ص 118.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي باستثناء سنة 2003 التي عرفت تراجعاً بمعدل 5.5% ويعود ذلك إلى زلزال 21 ماي 2003 الذي عطل نمو القطاع خلال تلك الفترة¹.

يمثل قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهم في إنتاج القطاع العام بعد قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة 31.27 سنة 2009 وهي نسبة مهمة تؤكد على أهمية هذا القطاع، وساهم في نموها السريع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو عن طريق تطويره للخدمة العمومية وتحديثها.

أما قطاع المحروقات فيؤثر بالدرجة الأولى على نمو إنتاج الاقتصاد الجزائري لأنه أصبح أكثر قطاع موجه للاقتصاد، حيث في الفترة 2001 إلى 2009 عرف الإنتاج فيها تراجعاً ويرجع ذلك إلى الاختلال في العرض والطلب على البترول نتيجة ضغوطات opec Organization of the petroleum exporting countries مما أحدث تغيرات في أسعار البترول التي كانت وراء المعدلات السلبية التي شهدتها القطاع².

جدول رقم (16): تطور نمو الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي فترة 2010-2014

السنوات/ المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
الزراعة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5
الصناعة	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0

مصدر: عدة، مرجع سابق، ص 187.

¹ - عدة، مرجع نفسه، ص 118.

² - المكان نفسه.

الفصل الثاني: تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا على معدل نمو إنتاج القطاع العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسنا سنة 2014 بمعدل 0.6%.
و يبقى تأثير قطاع الفلاحة ضعيفا على معدل نمو الإنتاج وتتراوح مساهمته بين 8% إلى 10%.

ويبقى قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم بنسبة 56% وهي نسبة بعيدة عن الأهداف المسطرة.

أما قطاع الأشغال العمومية والخدمات يشكلان مساهمة جيدة كانت مساهمة الخدمات ب 68% سنة 2014 أما قطاع الأشغال العمومية فعرف ما يقارب 7%.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى تطور الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر من 1962 الى غاية 2016، وقد توصلنا الى النتائج التالية:

_ خلال فترة الستينات والسبعينات دخلت الجزائر في نظام الاقتصاد الموجه حيث حاولت الدولة في هذه الفترة الاعتماد على مواردها في تمويل إنجازاتها التنموية.

_ خلال فترة الثمانينات قام القطاع العام الاقتصادي بأولى مراحل التنمية من خلال

تطبيق إصلاحات هيكلية على جميع الفروع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، كما تبنت أيضا في منتصف الثمانينات مبدأ استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

_ في عقد التسعينات طبقت السلطات العمومية إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع

لان كل الإصلاحات التي سبقتها لم تأتي بنتائج مرضية، لذا وجدت الدولة نفسها مرة أخرى امام تبني إصلاحات جديدة.

_ اما في الالفية الثالثة فقد عرف القطاع العام الاقتصادي استراتيجية تنموية تجسدت

في برامج لإنعاش النمو الاقتصادي في جميع القطاعات والنشاطات، وهذا استعدادا للانفتاح الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث

دراسة حالة وحدة التبريد بالمؤسسة الوطنية للصناعات
الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو

تمهيد:

تحتل المؤسسات العمومية في الجزائر جانبا هاما من اعمال الدولة، و ذلك نظرا الى مكانتها في تحقيق المنفعة العامة، اذ تمثل الركيزة الأساسية للتنمية، كما ان الشركة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية (ENIEM)، تعتبر من اهم المؤسسات التي ساهمت في التنمية الوطنية، بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة و تزويد السوق بالعديد من المنتجات، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة التريص (ENIEM).

تعتبر المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM مؤسسة جزائرية اقتصادية منبثقة عن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للإلكترونية سونيلاك SONILAC.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وموقعها الجغرافي.

أولاً: التعريف بالمؤسسة.

أسست المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM في 02 جانفي 1983، ويعود تواجدها إلى سنة 1974 تحت رعاية SONILAC، واستقلت ذاتيا في أكتوبر 1989، وتحولت قانونيا إلى شركة ذات أسهم، حملت اسم SPA، EPE، ENIEM والتي تعني: EPE: مؤسسة عمومية اقتصادية.

ENIEM: المؤسسة الوطنية للصناعات الاقتصادية.

SPA: مؤسسة ذات أسهم¹.

اعتبرت الرائد الأول في الصناعة الكهرومنزلية في الجزائر، وتتوفر على إمكانيات إنتاج وعلى خبرة تفوق 40 سنة، وقدر رأس مالها في 1988 بـ 400.000.000 دينار جزائري ليصل 10279800000 دينار جزائري سنة 2012، وهي مملوكة بنسبة 100% لشركة تسيير مساهمات الدولة تحت تسمية INELC².

تتفرع في إطار نظامها الداخلي إلى نظام يحتوي على 06 أبواب كاملة ولكل باب فصل، ولكل فصل مواد، ذلك كما يلي:

¹- فطومة نشاف، تينهان رابحي، حياة صحراوي، عملية التوظيف في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، مذكرة لنيل شهادة ليسانس غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014/2013)، ص. 06.

²- مقابلة مع السيدة "بلال"، رئيسة مصلحة وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، تيزي وزو، 2017/05/18، 10 سا.

الباب الأول: خاص بالنظام العام.

الباب الثاني: التنظيم وشروط العمل ويحتوي بدوره على:

- التشغيل.
- المدة الرسمية للعمل.
- مركز العمل.
- المداولة.
- التأخيرات والغيابات.
- غيابات غير قانونية.
- الغيابات الخاصة غير المسجلة.
- العطل المرضية السنوية.
- التكوين.
- الترفيه في مجال العمل.

الباب الثالث: خاص بالنظافة والأمن وطب العمل.

الباب الرابع: خاص بنزاعات العمل ويحتوي على نزاعات العمل، والوقاية من النزاعات.

الباب الخامس: خاص بالتربية ويحتوي على:

- الأخطار المهنية والعقوبات التربوية.
- إجراءات تربوية.

الباب السادس: خاص بالتنظيمات النقابية.

وضع هذا النظام من طرف المسؤولين لضمان السير الحسن للمؤسسة وذلك بهدف تحديد واجبات وحقوق كل عضو من أعضائها¹.

¹ -مقابلة مع السيدة " بلال"، مرجع سابق.

ثانيا-موقعها الجغرافي:

تقع المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بالمنطقة الصناعية "عيسات ايدير" بواد عيسى على بعد 10 كلم من مقر ولاية تيزي وزو، تمتد على مساحة 5,5 هكتار، تشرف عليها الإدارة العامة المتواجدة في وسط مدينة تيزي وزو جوار البنك الجزائري والشرطة الولائية، وهي تابعة إداريا لبلدية ودائرة " تيزي راشد"¹.

المطلب الثاني: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية وطبيعة نشاطها.

اندرج مشروع إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ضمن المخطط الرباعي 1973/1970 والذي تضمن إنشاء عدد كبير من المؤسسات التي اعتبرت القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني مثل استكمال مركب الحجار، مركبات أرزيو، سكيكدة، سيدي بلعباس وقسنطينة للصناعات الميكانيكية، بحيث تم ابرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية لصناعة وتركيب العتاد الكهربائي (SOILEC) والشركة الألمانية (DLAG) في فيفري 1971، وتحتوي هذه الاتفاقية على مختلف العمليات المتعلقة بالتسيير الأولي للمركب الذي بدأ بإنتاج آلات كهرومنزلية بسيطة كمجفف الشعر.

في الثمانينات قامت المؤسسة بتطوير الإنتاج واكتساب خبرات جديدة و حصرية مع الشركة الألمانية المتخصصة في إنتاج الثلاجات والمبردات (MITSUI- TOSHIBA)². ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأ الإنتاج في وحدة الطباخات مع الشريك الإيطالي INTERLOOP/TECHNOGAZ، واستقلت ذاتيا في أكتوبر 1989 تحت اسم

¹- نشاف، رابحي، صحراوي، مرجع سابق، ص 07.

²- المرجع نفسه، ص 08- 09.

ENIEM - SPA - EPE، وفي فيفري 1993 تم صنع مدفأة تشتغل بغاز البوتان و CATALYTIQUE و شهد السداسي الأول لسنة 2005 نجاح مشروع صنع ثلاجة L 250¹. أما من ناحية نوعية نشاط المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM فتكمن مهامه في التركيب والتطوير لضمان توفير الإنتاج وتسويقه لمختلف زبائنها والبحث عن فروع المواد الكهرومنزلية خصوصا أجهزة التبريد، التجميد، الطبخ والتهوية. ونظرا لجودة منتجات المؤسسة قامت في فترة السبعينات بعملية التصدير إلى دول أوروبية مثل فرنسا وروسيا وكذا إلى دول عربية كتونس والمغرب، أما حاليا فهي تكتفي بتلبية جزء من الاحتياجات الوطنية لنقص المواد الأولية وكثرة الطلب على العرض².

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM).

تسعى المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين نوعية الإنتاج.
- التحكم في تكاليف الإنتاج.
- الزيادة في امكانيات الدراسات والتطوير.
- خلق مناصب عمل.
- تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة ممكنة وذلك بتلبية حاجات المواطنين والرفع من انتاجية اليد العاملة.
- التحكم في حجم الإنتاج حسب الطلبات المتنوعة سواء على المستوى السوق المحلي أو الخارجي.
- تحسين صيانة وسائل الإنتاج.

¹ - المرجع نفسه، ص 09.

² - مقابلة مع السيدة " بلال "، مرجع سابق.

- تحسين مستوى معارف الموظفين للتكيف مع التزامات المؤسسة¹.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية

.ENIEM

يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 7 مديريات، تهدف كل مديرية إلى تحقيق استراتيجياتها حرصا على مكانة المؤسسة مقارنة بنظيرتها في السوق الوطنية.

1-المديرية العامة.

طبقا للمخطط الاستراتيجي، المديرية العامة هي الوحدة الوحيدة المسؤولة على استراتيجية تنمية وتنظيم المؤسسة، فهي تمارس سلطتها التسلسلية حول كافة التنظيمات من بين مهامها نجد:

- التوجيه، التنمية، التصميم والتخطيط، المساعدة ومراقبة الوظائف للوحدات الإنتاجية والتجارية.
- الإعداد والتنظيم الكبير للسياسات الوطنية الأساسية.
- التحضير للملفات الكبيرة (الاستثمارات، التنمية الخارجية والعلاقات الدولية)².

2-مصلحة الإدارة العامة:

من بين مهامها:

- تنظيم الملفات الإدارية للعمال.
- وضع مختلف الإمكانيات المادية والبشرية تحت التصرف.
- تنظيم المعدلات العامة، معدلات الإنتاج، معدلات الاتصال (هاتف وتلغراف).

¹ سامية سحنون، كهينة ادريس، مليكة كيجال، آليات التوظيف في المؤسسة الاقتصادية حال المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، مذكرة نهاية التكوين لنيل شهادة تقني سامي في تسيير الموارد البشرية (المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني إمرزوقن أرزقي تيزي وزو، 2010/2011)، ص. 61.

² سحنون، ادريس، كيجال، مرجع سابق، ص. 62.

- تسيير عقارات ومنقولات المؤسسة.
- مسك محاسبات المقر (التنظيم المركزي، الإدارة العامة).

3-مديرية الموارد البشرية:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- التعريف بالسياسات المتعلقة بالموارد البشرية (التعيين، الترقية، التكوين والمكافآت).
- إعداد القانون الداخلي للمؤسسة.
- دراسة مخطط ميدان عمل وظيفي للمؤسسة.
- مراقبة وحدات المؤسسة فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات والقواعد المرتبطة بميدان الموارد البشرية.

4-مديرية التخطيط (الإستراتيجية والتنظيم) ¹.

هذه المديرية مكلفة بما يلي:

- تطوير وتنظيم التخطيط الإستراتيجي المبرمج لنشاطات المؤسسة.
- المراقبة الداخلية لنتائج التسيير.
- قيادة المؤسسة إلى تطوير وتثبيت نظام التسيير والإعلام.
- توجيه ومراقبة التنظيم المركزي المتعلق بالعمليات المختلفة للمؤسسة.

5-مديرية الاستغلال.

تتخصر مهامها فيما يلي:

- إدارة وتطوير مركز النشاطات الاستراتيجية.
- مراقبة التسيير.
- وضع سياسات في مجال الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية لمباشرة العمل.

¹- سحنون، ادريس، كبحال، مرجع سابق، ص.63.

6- مديرية البحث والتطوير.

هي مكلفة بما يلي:

- إعداد مخططات التنمية للمؤسسة على المديين المتوسط والطويل.
- توسيع وتنمية المشروعات المتعلقة بالاستثمارات الجديدة.
- البحث عن شريك صناعي والتفاوض معه¹.
- مساعدة الوحدات القاعدية أو الأساسية فيما يتعلق بدراسة تحسين العتاد والتجهيزات.

7- مديرية التمويل والمحاسبة:

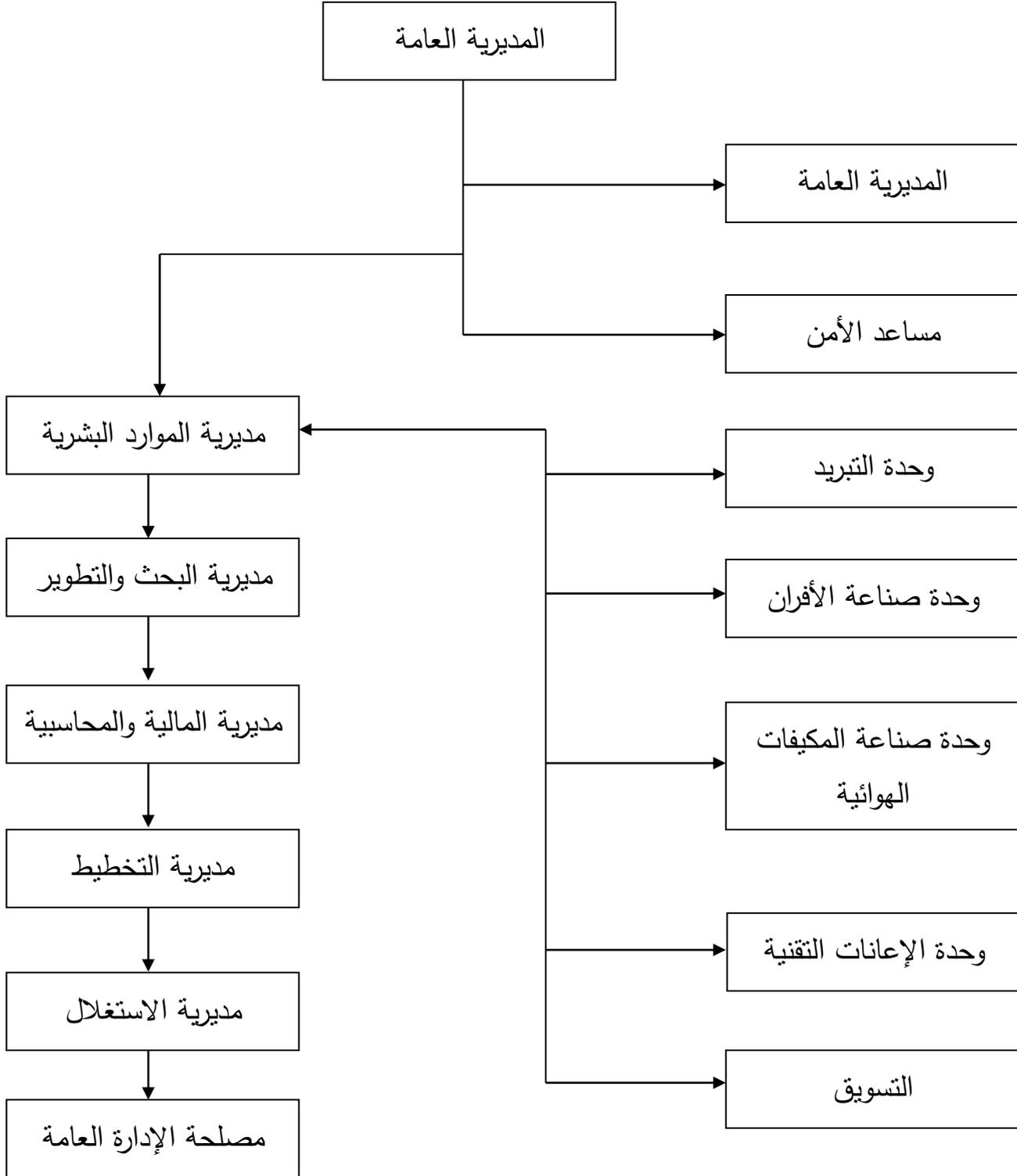
تهتم هذه المديرية بما يلي:

- تسيير الموارد المادية للمؤسسة.
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة والنفقات.
- متابعة الحالة المادية للوحدات.
- تطبيق الالتزامات والواجبات القانونية².

¹ سحنون، ادريس، كيجال، مرجع سابق، ص64.

² المرجع نفسه، ص65.

الشكل رقم (1): مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

لا يزال التشغيل من أكبر القضايا الاجتماعية الهامة، التي تشغل إهتمام الدولة في العديد من الأطر، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية، ويعتبر كذلك الإنتاج المؤشر الذي يوضح لنا مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية. ونحن في هذا المبحث ركزنا عليهما كمؤشرين أساسيين من أجل البحث عن الدور التنموي عبر اجراء دراسة على مستوى وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

المطلب الأول: التشغيل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM

التشغيل هو تلك العملية التي تتخذها المنظمة من استقطاب لليد العاملة وتعيينهم في مناصب عمل دائمة أو مؤقتة في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وعليه يعتبر التشغيل النشاط الذي تتم من خلاله تلبية احتياجات المنظمة من الموارد البشرية التي تمكنها من أداء الهدف الذي وجدت من أجله، ويعد التشغيل الأصل في كل سياسة تسيير الموارد البشرية¹

مصادر التشغيل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو:

تستعمل المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) مصدرين للتشغيل، تشغيل داخلي وتشغيل خارجي:

¹ - نشاف، مرجع سابق، ص. 12.

ا_ تشغيل داخلي:

قبل البحث خارج المؤسسة عن موظفين للمناصب الشاغرة، تلجأ مصلحة الموارد البشرية إلى البحث عنها داخل المؤسسة، إذ تنظم مسابقة للمتشحين لتقييم مستواهم، فالتشغيل داخل المؤسسة يعتبر وسيلة جيدة لتشجيع العاملين بالمؤسسة لتطوير مسيرتهم المهنية داخلها، لكن من جهة أخرى هذا النوع من التشغيل له سلبياته، إذ يمنع الأفكار الجديدة والتجديد داخل المؤسسة¹، كما يمنع هذه الأخيرة من الاستفادة من المترشحين خارج المؤسسة والذين قد يكونون أكثر تجربة وأكثر تأهيلا من المترشحين داخلها.

ب_ تشغيل خارجي:

في حالة ما إذا لم تجد المؤسسة الشخص المؤهل داخلها، تلجأ إلى التوظيف لخارجها عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، فالمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM تعتمد على توظيف العمال من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة ثم اختيار وتنصيب الموظفين².

وقبل مباشرة عملية التوظيف يجب على المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM تحديد حاجاتها من الموارد البشرية التي تتوافق مؤهلاتها وقدراتها مع المناصب الشاغرة.

وتتم عملية تحديد المناصب الشاغرة من طرف لجنة مختصة تقوم بتحديد نوع وعدد هذه المناصب استنادا إلى المخطط السنوي التقديري الذي يمكن من خلاله معرفة عدد الأفراد الذين سيغادرون المؤسسة في الفترة الحالية والمستقبلية بسبب التقاعد، الاستقالة،

¹ - مقابلة مع السيدة خليفة كهيبة، مكلفة بالتوظيف في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية بولاية تيزي وزو، 09-05-2017، 9 سا و30د.

² - مقابلة مع السيدة خليفة كهيبة، مرجع نفسه.

التسريح، التأديب أو الإصابة بحوادث العمل ثم تقوم بإعداد جدول تسجل فيه اسم المنصب، رقمه، دابله، موقعه في الهيكل التنظيمي¹.

مما سبق يتضح لنا ان هناك عدة أسباب تؤدي إلى شغور المناصب في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو وهي كالتالي:

- التقاعد العادي:

يعتبر سببا مباشراً لتوفر وظيفة أو وظائف شاغرة، فعند بلوغ الفرد السن القانوني للتقاعد وهو 60 سنة للرجل و55 سنة للمرأة، يكون لهما الحق في الخروج من المؤسسة وهذا بفتح المجال لتشغيل فرد آخر مكانه.

- التقاعد النسبي:

من حق العامل أن يحصل على التقاعد النسبي عند بلوغ سن 50 سنة للرجل و45 سنة للمرأة والملاحظ أن الدولة الجزائرية تشجع هذا النوع من التقاعد وذلك في إطار امتصاص البطالة حيث وضعت مجموعة من الامتيازات التي يستفيد منها الأفراد الذين بلغوا هذا السن.

- الوفاة:

وهو سبب من الأسباب التي يستحيل على المؤسسة التنبؤ بها لأنها تأتي بطريقة مفاجئة وتلقائية².

- الاستقالة:

هي حق معترف به للعمال يستطيع بموجبها وبإرادته المنفردة قطع العلاقة التي تربطه مع صاحب العمل بحيث يشترط للاستقالة تقديم طلب خطي إلى المؤسسة يتضمن

¹- سحنون، إدريس، كيجال، مرجع سابق، ص. 71.

²- المرجع نفسه، ص. 72.

بيان الدوافع والأسباب المؤدية إلى تقديمها وعند صدور قرار الموافقة عليها يصبح المنصب شاغراً.

- الهجرة إلى الخارج:

قد تقرر بعض الكفاءات الهجرة إلى الخارج بغرض الاستقرار والعمل هناك، إذ يمكن أن يكون طلب المعني مفاجئاً، مما يعرقل عملية التنبؤ بهذه الأسباب وهذا ما يؤدي إلى شغور منصبه.

- الترقية:

إنّ ترقية العامل من منصبه إلى منصب أعلى في نفس السلك أو سلك أعلى يؤدي بدوره إلى منصب شاغر¹.

2- الإجراءات التي تتبعها المؤسسة الوطنية الكهرومنزلية ENIEM في عملية التشغيل:

تتمثل الخطوة الأولى في عملية توظيف عمال جدد في الإعلان عن الوظائف الشاغرة (Avis de recrutement)، ثم يتم إختيار المترشحين وفقاً لقائمة من المعايير، بعدها يستدعي المترشحون لإخضاعهم لإختبارات التقييم الكتابي والشفهي باللغة الفرنسية بهدف تقييم القدرات الذهنية والشخصية للمترشح، وفي إطار هذه التقييمات يدرس المسؤولون الملفات لإختيار مترشح واحد للوظيفة والذي يتم الاتصال به للحضور إلى المؤسسة، إذ يطلب من العامل القيام كشف طبي (Visite médicale) للتأكد من أنّ حالته الصحية وقدراته الذهنية تتفق مع متطلبات الوظيفة، ويحصل على بطاقة الدخول، ثم يصدر قرار التعيين وهنا تأتي المرحلة الأخيرة أين يتم إبرام عقد عمل من طرف ثلاثة أشخاص (صاحب العمل، المستخدم والمستفيد)².

¹ - مقابلة مع السيدة خليفة كهيبة، مرجع سابق.

² - نشاف رابحي، صحراوي، مرجع سابق، ص. 13.

يتم التوقيع على عقد العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ويتم تبني هذا الإجراء بموجب المرسوم التنفيذي للإدماج المهني 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008، بحيث تحدد مدة عقد الإدماج وفق ما نصت عليه المادة 06 من هذا المرسوم كما يلي:

- سنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.
- سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية¹.

يقسم المرسوم التنفيذي للإدماج المهني 126/08 الفئات المستفيدة من التوظيف في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) إلى ثلاث فئات تتمثل فيما يلي:

الفئة الأولى تتمثل في عقد الإدماج لذوي الشهادات (CID): تخص هذه الفئات الشباب المتحصّلين شهادة التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

والفئة الثانية تتمثل في عقد الإدماج المهني (CIP): تخص هذه الفئة الشباب المتخرجين من مراكز التكوين المهني أين يقومون بدورهم التدريبية.

أما الفئة الثالثة تتمثل في عقد التكوين والإدماج (CFI) تخص هذه الفئة الشباب الذين ليس لديهم تكوين ولا مؤهلات، وهذا ما نصت عليه المادة 03 من المرسوم السابق الذكر².

3- تطور مساهمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM في التشغيل في بولاية تيزي وزو:

¹- المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08/126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المعني، ج.ر، ع.22، صادر بتاريخ 30 أبريل 2008، ص. 21.

²- المادة 3، المرجع نفسه، ص. 20.

لقد عرفت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو تغيرا ملحوظا في نسبة التشغيل في السنوات الأخيرة منذ مطلع الالفية الثالثة إلى غاية 2016 وهذا ما حاولنا إبرازه من خلال هذه الدراسة مع التركيز على وحدة التبريد محل الدراسة.

جدول رقم (17): عدد الموظفين الجدد والخارجين من المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو خلال الفترة (2000_2016).

الوحدة: العدد

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الموظفين الجدد في وحدة التبريد	0	4	3	2	38	33	3	18	6	1	76	113	15	21	25	78	92
عدد الموظفين الجدد في الشركة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية	66	21	21	43	248	160	43	76	30	98	175	227	40	57	135	203	236
عدد الموظفين الخارجين من العمل في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية	100	137	269	197	169	172	251	176	139	336	266	85	224	224	267	205	0
نسبة الموظفين الجدد في وحدة التبريد	0	19,04	14,3	4,65	15,32	20,62	6,97	23,68	20	1,02	43,42	49,77	37,5	36,84	18,59	38,42	38,98

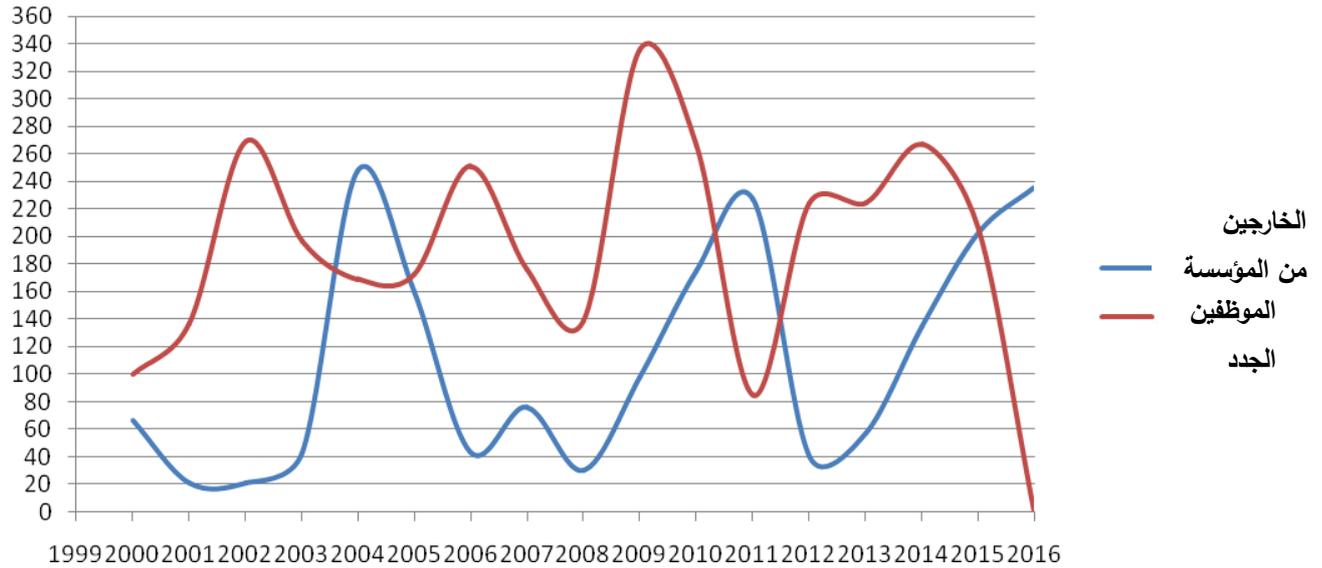
المصدر: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM لولاية تيزي وزو.

بالنسبة للتشغيل في وحدة التبريد للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية نلاحظ في الشكل رقم (2) أن عدد الموظفين الجدد في سنة 2000 قدر بـ 66 موظف، وفي سنة 2001 و 2002 يقدر بـ 21 موظف، وفي سنة 2003 بـ 43 موظف، وفي سنة 2004 نلاحظ أن عدد الموظفين في ارتفاع حيث بلغ عددهم 248 موظف. أما في سنة 2005 كان هناك تراجع بحيث قدر عدد الموظفين بـ 160 موظف، وفي 2006 استمر التراجع بحيث تم توظيف 43 موظف فقط، وفي سنة 2007 ارتفع عددهم إلى 76 موظف، أما في سنة 2008 نقص عدد الموظفين إلى 30 موظفا فقط وشهدت سنتي 2009 و 2010 ارتفاعا قدر بـ 98 و 175 موظف.

شهدت سنة 2011 إرتفاعا ملحوظا حيث قدر عددهم بـ 227 موظف لينخفض سنة 2012 إلى 40 موظفا، ثم يرتفع مجددا سنة 2013 ارتفاعا ضئيلا حيث تم توظيف 57 موظف، وفي السنوات الأخيرة نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في عدد الموظفين، حيث أنه في سنة 2014 يقدر عدد الموظفين بـ 135 موظف، وسنة 2015 تم توظيف 203 موظف أما في سنة 2016 فقد بلغ عدد الموظفين بـ 236 موظف.

شكل رقم (2): نسبة الموظفين الخارجين والجدد من المؤسسة.

الوحدة: نسبة المئوية



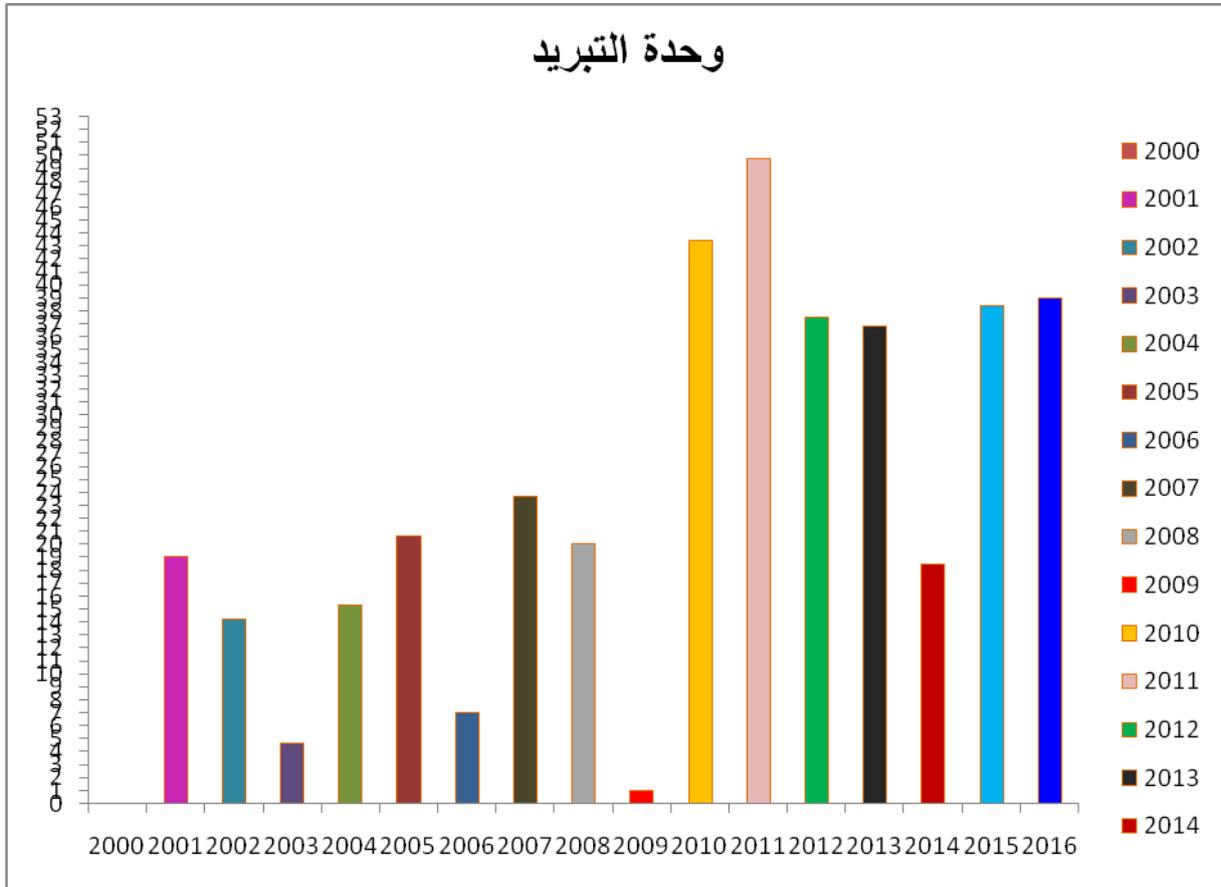
المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول رقم (18).

بالنسبة للعمال الخارجين من العمل فنلاحظ في الشكل رقم (2) أنه في ارتفاع مستمر و ذلك في سنوات 2000، 2001، 2002 حيث وصل عدد الخارجين الى غاية 269 عامل، بعد ذلك شهدت الفترة الممتدة من 2003 الى غاية 2008 انخفاضا ملحوظا وصل الى حد 139 خارج.

ولقد عرفت سنة 2009 أكبر عدد من الخارجين من العمل و الذي وصل 336 عامل، بينما عرفت الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2015 انخفاضا في بعض السنوات و ارتفاعا إلى غاية 2016 التي كان فيها عدد الخارجين من العمل بالمؤسسة منعدما.

الشكل رقم (4): تطور نسبة التشغيل في وحدة التبريد.

الوحدة: النسبة المئوية



مصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول

بالنسبة للتشغيل في وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، في سنة 2000 لم يكن هناك أي عامل جديد فيها، أما في سنة 2001 فكان هناك 4 عمال جدد فقط ونقص سنة 2002 إلى 3 عمال وفي سنة 2003 عاملين فقط، أما في سنة 2004 إرتفع العدد إلى 38 عامل، وإنخفض سنة 2005 إلى 33 عامل وفي

سنة 2006 إنخفض إلى 3 موظفين فقط، في 2007 قدر بـ 18 موظف إنخفض إلى 6 عمال سنة 2008 استمر الانخفاض ليصل إلى عامل واحد فقط سنة 2009، أما في سنة 2010، فقد كان هناك إرتفاع كبير في عدد العمال قدر بـ 76 عامل استمر الارتفاع سنة 2011 إلى 113 عامل، وانخفض سنة 2012 إلى 15 عامل، ليرتفع العدد سنة 2013 إلى 21 عامل وازداد العدد إلى 25 عامل سنة 2014، واستمر الارتفاع سنة 2015 ليصل إلى 78 عامل، وفي سنة 2016 كذلك إرتفع العدد إلى 92 عامل.

المطلب الثاني: الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

يعتبر الإنتاج أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو الوظيفة الرئيسية والأساسية للمؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق النمو والتنمية، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب من خلال وحدة التبريد بالمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

أ- سير العملية الإنتاجية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو:

اتفق العديد من الاقتصاديون على أن الإنتاج هو عبارة عن عملية خلق الثروة وتوفير السلع والخدمات الاقتصادية أي خلق منفعة أو زيادتها، ويتم خلق السلع بتحويل شكل المادة إلى شكل يلبي احتياجات الأفراد كما يعرف أيضا على أنه خلق كمية من السلع أو الخدمات من خلال فترة زمنية معينة نتيجة تظافر (تنسيق) لعناصر الإنتاج بطريقة مثلى وتحقيق منفعة عامة، وإشباع حاجات ورغبات أفراد مجتمع معين¹.

¹ - د. مدني بن شهرة، النظرية الاقتصادية الجزئية (جامعة ابن خلدون - تيارت: كلية الاقتصاد، ج1، 2012)، ص.

كما أن الإنتاج أساس النشاط الاقتصادي الذي يحقق الرفاهية والقيم المضافة للمجتمعات، فهو المعيار الحقيقي الذي يجدد وينشئ الثروة في ظل المنافسة الحادة، ويمكن تعريفه على أنه:

«عملية تحويل المدخلات (المواد الأولية والعمل) من خلال العمليات التحويلية إلى مخرجات (منتجات سلعية وخدمات)»¹.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإنتاج ناجم عن تفاعل عدة عناصر خلال فترات زمنية قد تكون شهرا، سنة أو غيرها، إضافة إلى الطريقة أو التركيبة الرشيدة لهذا التفاعل بعيدا عن العشوائية والاعتباطية، وتصب جميعها في سبيل تقديم المنافع وتحقيق الرغبات.

د- تسيير الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو:

تقوم المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو، بتسيير إنتاجها حسب برنامج خاص بها وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، بحيث أنه من أجل التسيير الجيد لمنتجاتها تقوم بالتحقق من نوعية الإنتاج، قيمة الإنتاج، فترة الإنتاج، والضرائب التي دفعتها على ذلك المنتج.

تنتقل كل الوحدات في المؤسسة (وحدة التبريد، وحدة الطباخات، ووحدة المبردات) ببرنامج الإنتاج الخاص بها، ويتم نقله إلى وحدة الإنتاج، ثم يقوم مكتب الإنتاج بالفحص الدقيق لهذا البرنامج قبل إعطاء الموافقة على تطبيقه، وهذا يكون في كل بداية سنة.

بمجرد أن تبدأ الوحدات بالإنتاج لابد أن تقدم كل يوم ورقة المنتج النهائي التي تحال إلى المدير العام¹.

¹ - رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قاصدي مرياح - ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية، 2006 / 2007)، ص. 24.

ويسير الإنتاج داخل المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو حسب العرض والطلب منذ نشأة هذه المؤسسة، وهذا راجع إلى قوة الطلب على منتوجاتها لكونها الرائد الأول للصناعات الكهرومنزلية في الجزائر خلال الثمانينات، فكانت المؤسسة تسير وفق هذا الأساس.

أما في السنوات الأخيرة فقد تراجعت بسبب نقص الطلب وازدياد المنافسة .

ب- تطور مساهمة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM في الإنتاج بولاية تيزي وزو:

لقد عرفت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية بولاية تيزي وزو اختلالا ملحوظا في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة المتمثلة من 2000 إلى 2016. وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول التالي:

¹- Anissa Chaib, Karima Aziri, **La gestion de la production « cas de l'ENIEM »**, Mémoire présenté en guise de l'obtention du diplôme de licence (université Mouloud Mammerie, Tizi Ouzou : Faculté de Science Economique, 2009/ 2010), P. 89.

جدول رقم (18): تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM

الوحدة: مليون

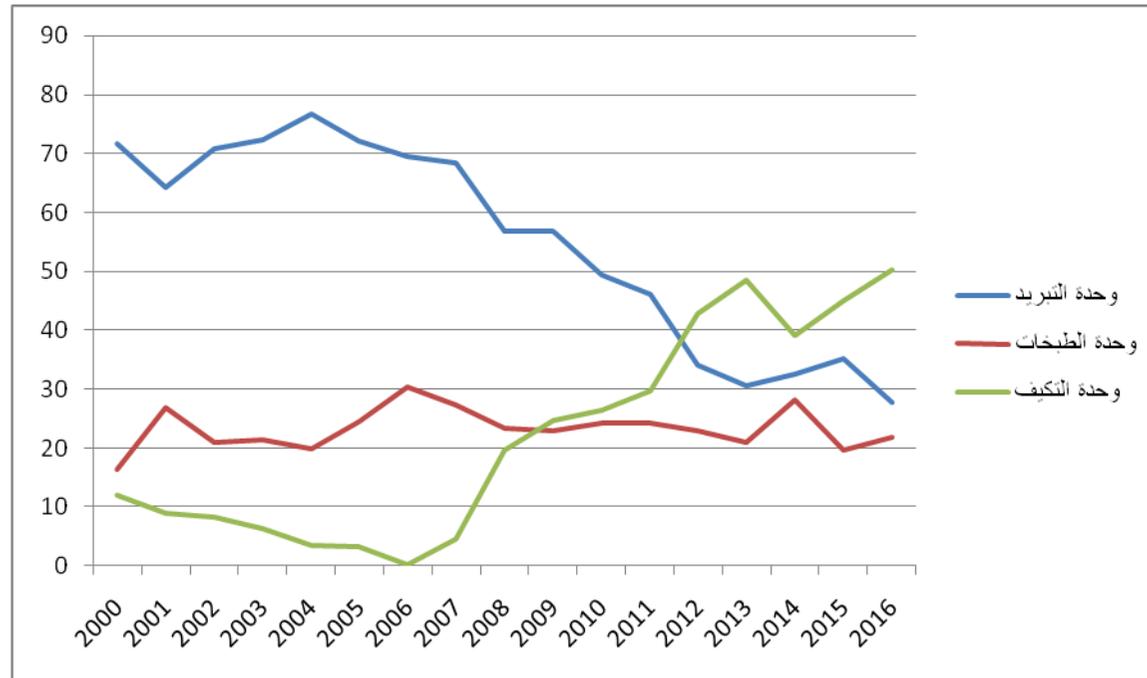
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
41000	67300	60800	71900	85200	117800	137800	138000	139700	160900	168300	204800	224600	165300	159500	69400	125700	وحدة التبريد
32300	37000	52500	49200	57500	61600	68000	60500	57500	64200	73800	69600	58400	48800	47100	29000	28600	وحدة الطباخات
74200	85300	72800	114300	107300	75800	73700	65300	48400	10600	500	9400	10100	14700	18600	9600	21100	وحدة التكييف
147500	189600	186100	235400	250000	225200	279500	263800	245600	235700	242600	283800	293100	228800	225200	108000	175400	المجموع
%27.80	%35.50	%32.67	%30.54	%34.08	%46.16	%49.30	%52.31	%56.88	%68.26	%69.37	%72.16	%76.63	%72.25	%70.83	%64.26	%71.66	نسبة وحدة التبريد
%21.90	%19.51	%28.21	%20.90	%23	%24.14	%24.33	%23	%23.41	%27.24	%30.42	%24.52	%19.92	%21.33	%20.91	%26.85	%16.31	نسبة وحدة الطباخات
%50.31	%44.99	%39.12	%48.56	%42.92	%29.70	%26.37	%24.69	%19.71	%4.50	%0.21	%3.31	%3.45	%6.42	%8.26	%8.89	%12.03	نسبة وحدة التكييف

مصدر: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) ولاية تيزي وزو.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن مجموع الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو لم يتعادل من سنة لأخرى، بل وجد هناك إختلاف ملحوظ، ففي سنة 2000 أنتجت 175400 مليون منتج، سنة 2001 أنتجت 108000 مليون، ثم بدأت ترتفع في سنة 2002 حيث وصلت 225200 مليون منتج وواصلت في الارتفاع في السنوات 2003 و2004، حيث وصلت سنة 2003 إلى 228800 منتج و2004 إلى 293100 مليون منتج، ثم تراجعت قليلا خلال السنوات 2005، 2006، 2007، حيث أنتجت ما يعادل 283800 مليون، 242600 مليون ، 235700 مليون ، ثم ارتفع قليلا في السنوات 2008، 2009، 2010 إلى أن وصلت إلى 245600 مليون ، 263800 مليون ، 279500 مليون ومن سنة 2010 بدأت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية تعرف تراجعا كبيرا في الإنتاج حيث في سنوات 2011، 2012 و2013 عرفت تراجعا خفيفا وصل إلى 255200، 250000 و235400، لكن في السنوات الأخيرة المتمثلة في 2014، 2015 التراجع كان بنسبة كبيرة وملحوظة و ذلك بسبب الانخفاض في أسعار البترول، حيث وصلت إلى 186100 مليون ، 189600 مليون حتى وصل التراجع سنة 2016 إلى 147500 مليون منتج.

الشكل رقم (4): تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM

الوحدة: بالنسبة المئوية.



مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

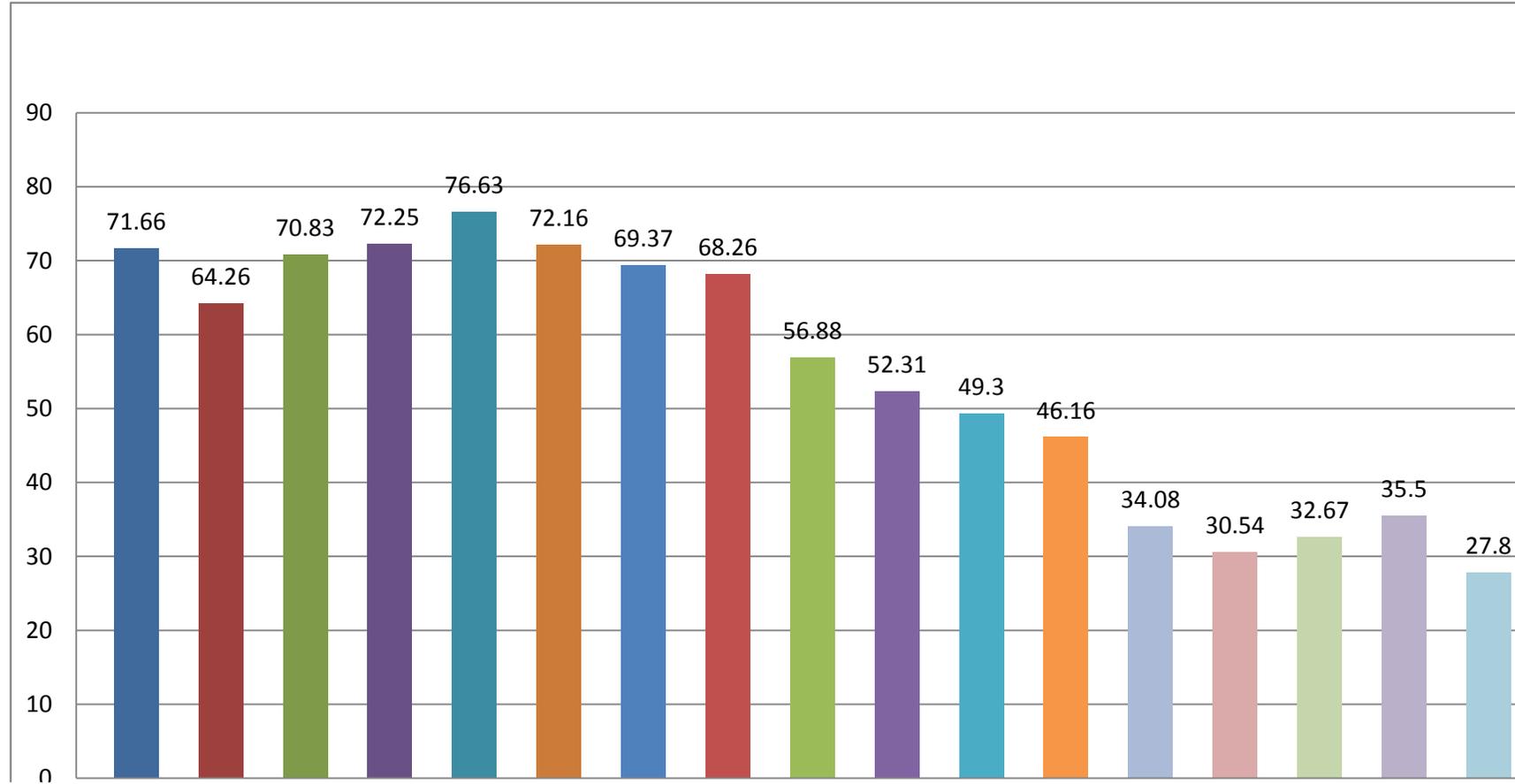
من خلال الشكل رقم (4): الذي يمثل تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو، يتبين لنا أن الإنتاج في المؤسسة يختلف من وحدة إلى أخرى، فوحدة التبريد من سنة 2000 إلى غاية 2007 تراوح الإنتاج فيها ما بين 60% و70% من مجموع انتاج المؤسسة، ثم بدأ بالانخفاض بداية من 2008 إلى غاية 2016 إلى أن وصل إلى ما يتراوح ما بين 20% و30% من الإنتاج.

وعرفت وحدة الطباخات اعتدالا في نسبة إنتاجها، فهذه الوحدة لم تعرف تزايد أو تراجعاً في الإنتاج بل بقيت على وتيرتها، وهذه الوحدة من 2000 إلى غاية 2016 تراوح إنتاجها ما بين 10% و30%.

أما وحدة التكييف فقد عرفت هي أيضا عدم استقرار واعتدال في نسبة الإنتاج، فبين 2000 إلى 2006 كان هناك ضعف شديد في نسبة الإنتاج بحيث تراوح ما بين 12% و0.21%، لكن بداية من 2007 إلى غاية 2016 بدأت تعرف ارتفاعا وصل إلى 50%.

الشكل رقم (5):نسبة تطور الإنتاج في وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

الوحدة: بالنسبة المئوية



مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو.

يبين الشكل رقم (5): الذي يمثل تطور الإنتاج في وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، حيث يتبين أن في سنة 2000 كانت نسبة الإنتاج تقدر بـ 71.66% تراجعت إلى 64.26% سنة 2001، أما في السنوات 2002 و 2003 فقد تعدت 70%، إرتفعت سنة 2004 لتصل إلى 76.65 وقد كانت أعلى نسبة في الإنتاج إنخفضت إلى 72.16% سنة 2005 استمر الانخفاض في سنة 2006 إلى 69.37%، وعرفت السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 وكذلك 2011 انخفاضا ملحوظا في نسبة الإنتاج فقد تراوحت ما بين 40% و 60% في حين بلغ الانخفاض سنة 2012 نسبة 34.08%.

أما فيما يخص السنوات 2013، 2014، 2015 فتراوحت نسبة الإنتاج ما بين 30% و 40%، انخفضت النسبة سنة 2016 لتصل إلى 27.80% وهي أقل نسبة تسجلها المؤسسة.

لا زالت المؤسسة الوطني للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) بولاية تيزي وزو تسعى لتحقيق التنمية وذلك بتبني مشروع جديد بالشراكة مع شركة إيطالية في أواخر سنة 2016 من أجل تقديم منتج جديد يفي بمتطلبات المستهلك، وهذا المشروع لا يزال حيز النقاش للتطبيق.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مكانة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بوحدة التبريد في التنمية بولاية تيزي وزو، من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالإنتاج والتشغيل خلال السنوات من 2000 إلى 2016 وذلك بغية معرفة مدى حيوية هذه المؤسسة و أهميتها خاصة في مجال التشغيل والإنتاج بصفتها عنصران مهمين للتنمية.

فقد استخلصنا من خلال هذه الدراسة فيما يخص التشغيل أنه يقاس حسب الموظفين الذين خرجوا من العمل وذلك وفق لسبب من الأسباب السالفة الذكر، فلم يكن هناك نسبة معتبرة للتشغيل إلا في سنة 2016.

وفي الأخير توصلنا إلى أن المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) و رغم المجهودات المبذولة إلا أنها لم تساهم بفعالية في تحقيق التنمية خلال هذه السنوات (2000-2016) وهذا راجع إلى وجود التنافس بينها وبين الشركات الخاصة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، فشدة التنافس جعل مكانتها تتراجع خلال هذه السنوات، في ظل تسارع نمو العلامات التجارية الجديدة، وقد زادت أهمية العملية التجارية في مجال التسويق مع زيادة المستهلك لجودة أعلى ووقت أقل للتسويق وكذا لصورة أجمل في المجتمع لأن المستهلك لا يقوم بشراء المنتجات دائما وفقا لخصائصها الملموسة وبشكل عقلاني، حيث يقوم أحيانا بشراء منتج ما بالصورة التي تعكسها علامتها التجارية.

الخاتمة

خاتمة:

أدت التطورات و التغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر إلى تكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الاقتصادي العام و قدرته للمشاركة و المساهمة في التنمية و النمو الاقتصادي، ولا يأتي ذلك إلا من خلال توفير فرص العمل للأفراد وزيادة الإنتاج. هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع العام الاقتصادي و فرص الاستثمار ومنها ما هو اقتصادي و اجتماعي و سياسي و قانوني، و الأهم في موضوع هذا البحث الجانب الاقتصادي الذي يعتبر شرط أساسي للتنمية ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تسلط الضوء على القطاع العام الاقتصادي و إعطاؤه أهمية فائقة قصد تطويره وذلك بتخصيص أغلفة مالية معتبرة له في الاستثمارات العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2016 (فترة الإنعاش الاقتصادي) الذي تميز ببرامج استثمارية نشطة و استعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي و ذلك سعيا منها لدعم عجلة التنمية على المدى الطويل، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 لكن بعد ذلك تدهورت الأوضاع و هذا راجع لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. مع ازدياد وصرامة النصوص التشريعية والقانونية التي مرت بها الجزائر منذ دخولها في اقتصاد السوق إلا أنها تعاني من قصور في تطبيقها على أرض الواقع ما يقف كعائق أمام تطور القطاع العام الاقتصادي ويجعله في تراجع مستمر. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

بولاية تيزي وزو من تراجع في ENIEM تعاني الشركة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية السنوات الأخيرة فيما يخص استقطاب اليد العاملة ونتاج السلع بسبب المنافسة الشديدة التي ، كوندور BRANDT تعاني منها من طرف المؤسسات الوطنية الأخرى المتمثلة في: براندت ... الخ. هذا ما ينفي صحة الفرضية STAR LIGHT، ستار لايت GEANT، جيون CONDOR الفرعية الثانية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

1. الكتب:

1. اللوح، أحمد عبد الله، أبوبكر، مصطفى محمود. **مناهج البحث العلمي**، الإسكندرية: دار الجامعة، 2007.
2. البصام، ناجي. **إدارة التنمية في العراق و مصر، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1975.**
3. بنشهره، مدني. **النظرية الاقتصادية الجزئية، جامعة ابن خلدون -تيارت: كلية الاقتصاد، ج1، 2012.**
4. جندلي، عبد الناصر. **تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.**
5. حلاوة، جمال، علي، صالح. **مدخل إلى علوم التنمية، الاردن / عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010.**
6. سعد، جورج. **الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، لبنان : دار النجوى للطباعة والنشر، 2013.**
7. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1997.**
8. الطاني، مصطفى حميد. **مناهج البحث وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية، الإسكندرية: دار الوفاء، 2007.**
9. كشرود، عمار طيب. **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2007.**

II. الرسائل الجامعية:

1. أبركان، فؤاد. السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دالي براهيم-الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009-2010.
2. أوباية، مليكة. المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه. جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 / 2016.
3. أيت عيسى، عيسى. سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، 2009-2010.
4. بهلول، سحبة. النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 / 2013.
5. بودة نبيل، إجيس سليم. النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة. جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 / 2015.
6. جباري، عبد الرزاق. اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2001_2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، 2014-2015.
7. جوري هشام، بن بوكر رضوان. إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: قسم العلوم السياسية، 2012/2013.
8. حمزة، عبد القادر. ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013 / 2014.

9. خيضر،خنضري. تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم الاقتصادية ، 2010 / 2011.
10. داودي، بن الدين. سياسة التكيف الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حسيبة بن بوعلی- الشلف: قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009.
11. زهواني، رضا. تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كليةالعلوم الاقتصادية، 2006 / 2007.
12. سايح، منان، بوحناني، فاطمة. سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، 2013/2014.
13. سحنون، سامية، إدريس، كهينة، كيجال، مليكة. آليات التوظيف في المؤسسة الاقتصادية حال المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزليةENIEM، مذكرة نهاية التكوين لنيل شهادة تقني سامي في تسيير الموارد البشرية. المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني امرزوقن ارزقي تيزي وزو، 2010/2011.
14. سفيان، زياني. أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 / 2014.
15. سولاف، بن الشيخ. مستقبل خصوصية القطاع العام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. جامعة الوادي: كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.
16. صياد،شهيناز.الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي،رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية،2012/2013

17. عدة، أسماء. أثر الإنفاق العمومي على الاقتصاد في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
18. علي، بقتيش. إشكالية تأثير الفساد الإداري على برنامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012 / 2013.
19. قريمش، مليكة. دور الدولة في التنمية: دراسة محاولة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة قسنطينة 3: كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011 / 2012.
20. نور الدين، يوسف. الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير والعلوم التجارية، 2010/2009.
21. نوري، ياسمين. مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السكنات التنموية في الجزائر، بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962 - 2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 - 2015.
22. ونادي، رشيد. الاقتصادي للسياسة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013 / 2014.

III. الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض"، ج، ر، ع. 16، صادر بتاريخ 18 أبريل 1990.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة"، جريدة رسمية، ع2، الصادر في 13 جانفي 1988.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988"، يتضمن القانون الأساسي للمؤسسات الاقتصادية الجريدة الرسمية، ع2، الصادر بتاريخ 13/01/1988.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المعني، ج.ر، ع.22، صادر بتاريخ 30 أبريل 2008".
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966"، المتضمن قانون الاستثمارات بجريدة الرسمية، ع.53.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993"، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، ع.64.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995"، المتعلق بخصوصة المؤسسة العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، ع.48، الصادر في 3 سبتمبر 1995.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988"، يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي بأي نشاط إقتصادي أو احتكار للتجارة، جريدة رسمية، ع.42، الصادر في 19 أكتوبر 1988.

V- المجالات

1. بطاهر، علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1، دون سنة النشر، دون مكان النشر.

2. بن مالك، عمار، دهان، محمد. "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014"، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، المجلد 1، العدد 4، (جوان 2017).
3. حميدشة، نبيل. "المقابلة في البحث الاجتماعي"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع8، (جوان 2012).
4. خليل خميس. "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية"، *مجلة الباحث*، ع09، (2011).
5. دادان، عبد الغاني، طجين محمد، بن عبد الرحمان. دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، *مجلة الباحث*، ع10، (2012).
6. زرماني، كريم. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، (المركز الجامعي خنشلة)، ع7، (جوان 2010).
7. عيسى، بن صالح بهدي. "ملامح هيكل المؤسسة الشبكية"، *مجلة الباحث*، ع3، (2004).

IV- التقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

IIIV- الملتقيات:

1. رزيق، عبود، جباري، شوقي. التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، مداخلة مشتركة بعنوان: "مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل".

2. مجذوب، بحوصي. مداخلة حول: "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 و الأمر 11-03"، بشار: المركز الجامعي، 2000.
3. مخلوفي، عين السلام. الملتقى الدولي حول "برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، يومي 19/18 ماي 2011، جامعة بشار.
4. مدوخ، ماجدة، وصاف عتيقة، المؤتمر الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 09/08 مارس 2005.

IIIIV - المقابلات:

1. مقابلة مع السيدة " بلال "، رئيسة مصلحة وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، 2017/05/18، 10 سا، تيزي وزو.
2. مقابلة مع السيدة خليفة كهينة. مكلفة بالتوظيف في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية بولاية تيزي وزو، 09-05-2017، 9 سا و 30د.

IX - المواقع الإلكترونية:

1. رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، نقلا عن الموقع الإلكتروني www-cg-gov.dz/psme، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/06/21، 13 سا 45د.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2015، نقلا عن الموقع الإلكتروني algérienne m bassy-saudi.com>parquint، تم الإطلاع عليه يوم 2017/08/11، 17:00 سا.
3. الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة 2010، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.Un millennium goals « org. تم الاطلاع عليه بتاريخ 05 - 06 - 2017، 15h00

4. وديع، محمد عدنان. قياس التنمية و مؤشراتها، نقلا عن الموقع الإلكتروني www. Anab – api – org> 115 – develop – bridge 2 – 06 – 05 تم الإطلاع عليه بتاريخ 10h 35 ,2017.
5. ظهور وتطور المؤسسات العمومية الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني centre universitaire – d– Forum – for – him .com 10h35 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/04/04.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I- Mémoires :

1. Chaib, Anissa, Aziri, Karima. **La gestion de la production « cas de l'ENIEM »**, Mémoire présenté en gaise de l'obtention du diplôme de licence université Mouloud Mammerie, Tizi Ouzou : Faculté de Science Economique, 2009/ 2010.

II- Articles :

1. Article 03 de la loi N° 63– 277 DU 26 Juillet 1963, portant actes des investissements, journal officiel, N° 02, du 02 Aout 1963.

III_Sites internet :

1. Banque d Algérie, **rapport annuel de la Banque d'Algérie**. sur le site électronique [www.bank-of-algeria.dz/html/communication8. Htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/communication8.htm), consulterle 15-9-2017.
2. FLN, **Ensembles des textes adoptés par le 1^{er} congrès du parti de libération nationale, du 16 au 21 Avril 1964**, sur le site électronique, [http://www.elmouradia.dz/Français/symbole/listes/charte/02 d'Alger.ht](http://www.elmouradia.dz/Français/symbole/listes/charte/02_d'Alger.ht). consulté le : 09/08/ 2017, 20h00.
3. FLN, **Projet de programme pour la réalisation de révolution démocratique populaire, adopté à Tripoli en Juin 1962**, sur site

électronique <http://www.elmouradia.dz/arab/symbole/textes/symbole.ac.htm>, consulté le 09/08/2017.

4. **FLN, République algérienne Démocratique, Front de Libération National, la Charte National, Constitution de 1974**, sur le site électronique : www.conseils.Constitutionnel.dz/constitution1976.htm.

الفهرس

1- فهرس المحتويات

كلمة شكر .

إهداء .

07 مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع العام الاقتصادي والتنمية

16 المبحث الأول: ماهية القطاع العام الاقتصادي

16 المطلب الأول: مفهوم القطاع العام الاقتصادي

20 المطلب الثاني: نشأة القطاع العام الاقتصادي

21 المطلب الثالث: مبادئ وأهداف القطاع العام الاقتصادي

23 المطلب الرابع: خصائص القطاع العام الاقتصادي

24 المطلب الخامس: أهمية القطاع العام الاقتصادي

25 المبحث الثاني: ماهية التنمية

25 المطلب الأول: تطوّر مفهوم التنمية

28 المطلب الثاني: مفهوم التنمية

30 المطلب الثالث: أبعاد التنمية

31 المطلب الرابع: أهداف التنمية

35 المطلب الخامس: مؤشرات التنمية ومعوقاتها

الفصل الثاني: تطوّر الدور التنموي للقطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية

في الجزائر من 1962 إلى غاية 2016.

المبحث الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الجزائرية للتنمية خلال

40 فترة الستينات والسبعينات

- المطلب الأول: أسس الإستراتيجية الجزائرية للتنمية 40
- المطلب الثاني: الدور المنوط بالقطاع العام الاقتصادي في ظل المواثيق الرسمية 42
- المطلب الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قوانين الاستثمار 45
- المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في تشغيل والإنتاج خلال الستينات والسبعينات 46
- المبحث الثاني: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل تطبيق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات 50
- المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في مرحلة إعادة الهيكلة 50
- المطلب الثاني: القطاع العام الاقتصادي بعد صدور القانون رقم 88-01 52
- المطلب الثالث: تأشير ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مكانة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر 54
- المطلب الرابع: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في تشغيل والإنتاج خلال فترة الثمانينات 55
- المبحث الثالث: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال عقد التسعينات 58
- المطلب الأول: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل قانون 90-10 58
- المطلب الثاني: واقع القطاع العام الاقتصادي في إطار الخصخصة 60
- المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال التسعينات 62
- المبحث الرابع: مكانة القطاع العام الاقتصادي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي منذ مطلع الألفية 2000-2016 65
- المطلب الأول: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي 65
- المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي 67

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العام الاقتصادي في التشغيل والإنتاج خلال الألفية

الثالثة 74

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بولاية

تيزي وزو.

المبحث الأول: تقديم العام لمؤسسة التريص 83

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وموقعها الجغرافي 83

المطلب الثاني: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM وطبيعة نشاطها 85

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 86

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 87

المبحث الثاني: الدور التتموي للمؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 91

المطلب الأول: التشغيل في المؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 91

المطلب الثاني: الإنتاج في المؤسسة للصناعات الكهرومنزلية ENIEM 99

خاتمة 110

قائمة المصادر والمراجع 113

2- فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
47	التشغيل في القطاع العام الاقتصادي من 1966-1969	1
48	التشغيل في القطاع العام الاقتصادي من 1973-1979	2
49	الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي من 1967-1977	3
56	تطور التشغيل في القطاع العام خلال فترة 1980-1989	4
58	مجموع حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال فترة 1985-1998	5
63	تطور معدل البطالة في فترة التسعينات	6
63	المؤسسات التي تم حلها والعمال المسرحين خلال برنامج تعديل الهيكلية	7
64	تطور الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي خلال فترة التسعينات	8
68	التوزيع القطاعي للغلاف المالي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	9
70	التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	10
73	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	11
75	تطور التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الألفية	12
76	تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال 2010-2014	13
77	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة 2001-2009	14
77	تطور الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009	15
79	تطوير النمو الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي خلال فترة 2010-2014	16
96	عدد الموظفين الجدد والخارجين من المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM لولاية تيزي وزو خلال الفترة 2000-2016	17
102	تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM لولاية تيزي وزو خلال الفترة 2000-2016	18

3- فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
90	مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو	1
97	نسبة الموظفين الجدد والخارجين من المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو خلال الفترة 2000-2016	2
98	تطور نسبة التشغيل في المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو 2000 - 2016	3
104	تطور الإنتاج في المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو 2000 - 2016	4
106	نسبة تطور الإنتاج في وحدة التبريد في المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو 2000 - 2016	5

الملخص:

بالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع العام الاقتصادي، إلا أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو هذا القطاع ولا يجنب الجزائر من وضعها في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ القطاع العام الاقتصادي لليد العاملة ومكانته في امتصاص البطالة وجودة المنتج، ومن هنا نتوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- إن المسائل المتعلقة بالتمويل والتشغيل والإنتاج والمنافسة تطرح في كل مرة العوائق التي تقف أمام نمو القطاع العام الاقتصادي في الجزائر.
- أداء الاقتصاد الوطني الجزائري لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ في السوق النفطية حيث أن المشاريع الكبرى التي تراهن عليها السلطات العمومية من أجل دفع عجلة التنمية تعتمد على العائدات النفطية التي بدورها تتحكم فيها السوق العالمية للنفط.
- التجربة الجزائرية أثبتت عدم نجاعة سياسة الدولة المهيمنة والمحتكرة للنشاط الاقتصادي، لذلك اضطرت لمراجعة هذه السياسة فأجبرت على إعادة النظر في طريقة ادخالها للقطاع الخاص في التنمية.

Résumé :

Bien que l'Algérie ait rétabli les équilibres économiques , qui sont une conditions préalables au développement des secteurs économiques public , quoi que cela reste insuffisant pour créer le climat nécessaire qui favorise la croissance de ce secteur , et n'empêche pas l'Algérie de le placer dans des indicateurs internationaux pour mesurer l'attractivité du secteur économique du marché du travail et sa position dans l'absorption du chômage et la qualité des produits , d'ici nous arrivons a un ensemble de résultat :

- les questions liées au financement, à l'emploi à la production et à la concurrence font obstacle à la croissance du secteur public algérien
- La performance de l'économie nationale algérienne est encor largement liée à l'évolution du marché pétrolier, les grands projets mis en avant par les pouvoirs publics pour accélérer le développement dépendant des revenus pétroliers, eux-mêmes contrôlés par le marché pétrolier mondial.
- L'expérience économique algérienne à prouver l'inefficacité de la politique dominante et mobile de l'activité économique de l'état, elle était donc obliger de revoir cette politique et de revoir la manière dont elle a été introduite dans le secteur privé en développement.